



السيدة صباح بوشام أمينة المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

توصل مكتب المجلس بالنصوص التشريعية التالية:

- مشروع قانون رقم 51.15 يقضي بإعادة تنظيم المسرح الوطني محمد الخامس.

- مقترح قانون يقضي بتغيير المادة 27 من القانون رقم 27.08 المتعلق بالنظام الأساسي للغرف الفلاحية، تقدم به رئيس فريق العدالة والتنمية وباقي أعضاء الفريق.

- مقترح قانون يقضي بتغيير المادة 30 من القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات، تقدم به رئيس فريق العدالة والتنمية وباقي أعضاء الفريق.

- مقترح قانون يقضي بتغيير المادة 14 من القانون رقم 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية، تقدم به رئيس فريق العدالة والتنمية وباقي أعضاء الفريق.

- مقترح قانون يقضي بإحداث الوكالة الوطنية لتدبير نظام المساعدة الطبية، تقدم به السيد محمد الأعرج والسيدة فاطمة اكعيمة مازي وباقي أعضاء الفريق الحركي.

- مقترح قانون يقضي بتعديل المادة 127 من الظهير الشريف رقم 1.02.296 بتنفيذ القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، تقدم به السيد محمد الأعرج والسيدة فاطمة اكعيمة مزي وباقي أعضاء الفريق الحركي.

وتطبيقا لمقتضيات الفصل 85 من الدستور، توصل المجلس من مجلس المستشارين بمقترح قانون تنظيمي يتعلق بمراحل تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، تقدم به أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين.

ومن المجلس الدستوري توصل المجلس بالقرارات التالية:

**محضر الجلسة السادسة والثمانين بعد المائتين**

التاريخ: الثلاثاء 10 ربيع الأول 1437هـ (22 دجنبر 2015م).

الرئاسة: السيد راشد الطالب العلمي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعتان وخمسة عشرة دقيقة ابتداء من الساعة الثانية زوالا.

جدول الأعمال: الجلسة الشهرية للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة للسيد رئيس الحكومة.

السيد راشد الطالب العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور وخاصة الفقرة الثالثة منه، وعملا بمقتضيات المواد من 202 إلى 207 من النظام الداخلي، يعقد مجلس النواب هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة التي يجيب عنها السيد رئيس الحكومة.

وقبل الشروع في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيدة الأمينة لتلاوة ملخص عن المراسلات الواردة على المكتب، فلتتفضل.



الذي ورد اسمه مباشرة في لائحة الترشيح المعنية بعد آخر  
منتخب من نفس اللائحة لشغل المقعد الشاغر؛  
- قرار رقم 15/981 يقضي بموجبه بعدم تجريد السيد  
محمد حماني من صفة عضو مجلس النواب؛  
- قرار رقم 15/982 يقضي بموجبه بعدم تجريد السيد  
عبد العالي دومي من صفة عضو مجلس النواب، شكرا السيد  
الرئيس.

#### السيد رئيس:

شكرا السيدة الأمينة، نشرع الآن في جدول الأعمال الذي  
يتضمن جزأين: يتعلق الجزء الأول بالأسئلة المحورية في سؤالين  
اثنين لهما وحدة الموضوع، والجزء الثاني يتعلق بباقي الأسئلة  
ويتضمن خمس أسئلة.

الكلمة الآن في إطار الجزء الأول المتعلق بالأسئلة  
المحورية، وأعطي الكلمة في حدود دقيقة لتقديم السؤال المحوري  
الأول لفرق ومجموعة الأغلبية حول إصلاح أنظمة التقاعد،  
فليتفضل أحد النواب.

#### النائب السيد عبد الحق الناجحي:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

عبرت الحكومة غير ما مرة عن عزمها القيام بإصلاح  
أنظمة التقاعد بالنظر إلى ما يشكل هذا الإصلاح من أهمية،  
في تأمين ديمومتها وتأمين حق الأجيال المقبلة في تقاعد كريم في  
إطار التضامن بين الأجيال، ومن المؤكد أن لإصلاح صناديق  
التقاعد أهمية اقتصادية في المحافظة على احتياط هذه الصناديق،  
وضمن ديمومة أنظمة التقاعد واستمرارها في أداء أدوارها في  
مجال الحماية الاجتماعية، وسبق أن عبر المجلس الأعلى  
للحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عن رأيهما  
بخصوص إصلاح أنظمة التقاعد، حيث أكدوا على ضرورة

- قرار رقم 15/976 يصرح بموجبه بإثبات تجريد السيد  
نبيل بلخياط بنعمر المنتخب عضوا بمجلس النواب عن الدائرة  
الانتخابية المحلية إفران من صفة عضو بهذا المجلس وبشغور  
المقعد الذي يشغله فيه، مع دعوة المترشح الذي ورد اسمه مباشرة  
في لائحة الترشيح المعنية بعد آخر منتخب من نفس اللائحة  
لشغل المقعد الشاغر؛

- قرار رقم 15/977 يصرح بموجبه بإثبات تجريد السيد  
زين العابدين حواص المنتخب عضوا بمجلس النواب عن الدائرة  
الانتخابية المحلية برشيد من صفة عضو بهذا المجلس وبشغور  
المقعد الذي يشغله فيه، مع دعوة المترشح الذي ورد اسمه مباشرة  
في لائحة الترشيح المعنية بعد آخر منتخب من نفس اللائحة  
لشغل المقعد الشاغر؛

- قرار رقم 15/978 يصرح بموجبه بإثبات تجريد السيد  
حسن الدرهم المنتخب عضوا بمجلس النواب عن الدائرة  
الانتخابية المحلية واد الذهب من صفة عضو بهذا المجلس وبشغور  
المقعد الذي يشغله فيه، مع دعوة المترشح الذي ورد اسمه  
مباشرة في لائحة الترشيح المعنية بعد آخر منتخب من نفس  
اللائحة لشغل المقعد الشاغر؛

- قرار رقم 15/979 يصرح بموجبه بإثبات تجريد السيد  
طارق القباج المنتخب عضوا بمجلس النواب عن الدائرة  
الانتخابية المحلية بأكاير إدواتانات من صفة عضو بهذا المجلس  
وبشغور المقعد الذي يشغله فيه، مع دعوة المترشح الذي ورد  
اسمه مباشرة في لائحة الترشيح المعنية بعد آخر منتخب من  
نفس اللائحة لشغل المقعد الشاغر؛

- قرار رقم 15/980 يصرح بموجبه بإثبات تجريد السيد  
محمد التومبي بن جلون المنتخب عضوا بمجلس النواب عن  
الدائرة الانتخابية المحلية الفداء مرس السلطان من صفة عضو  
بهذا المجلس وبشغور المقعد الذي يشغله فيه، مع دعوة المترشح



السيد عبد الاله ابن كيران رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه  
ومن والاه.

أود في البداية السيد الرئيس أن أشكركم على طرح هذا  
الموضوع المهم الذي لم يعد يقبل التأخير، ولا سيما بالنسبة لنظام  
المعاشات المدنية واللي كيشمل موظفين مدنيين وعسكريين  
للاعتبارات التالية :

أولا: العجز الناتج عن الفارق بين المساهمات  
والمعاشات والذي أصبح واقعا، حيث بلغ مليار درهم سنة  
2014، 3 مليار ديال الدرهم سنة 2015 و 6 مليار درهم  
سنة 2016، وعلى هذا الأساس يرتقب أن تنفذ احتياطات  
الصندوق المغربي للتقاعد نائيا سنة 2022، وذلك بالرغم من  
أهميتها 84 مليار درهم، كان عندنا 84 مليار درهم داك الشئ  
اللي كندخلو كيكفينا باش نخلصو التقاعد وتبقى واحد الشوية  
تنزيدها في الرصيد، دابا هاد القضية انتهت، في 2014 كلينا  
مليار ديال الدرهم وشي حاجة، في 2015 كلينا 3 مليار ديال  
الدرهم هاد الشئ دابا محقق، في 2016 غادي نستهلكو 6  
مليار ديال الدرهم من الرصيد، إذا لم يتخذ أي إجراء سينفذ  
الحد الأدنى من الإحتياطات المالية المطلوبة توفرها قانونيا،  
حيث ستصبح الإحتياطات المالية المتوفرة غير قادرة على تغطية  
أكثر من سنتين من حقوق المتقاعدين، وساعتها وبطريقة تلقائية  
و بمقتضى القانون ستصبح الزيادة في نسبة المساهمة سوف ترتفع  
من 20 في المائة حاليا إلى 42 في المائة لضمان توازن  
المساهمات والخدمات لمدة 10 سنوات إضافية، وهو ما يعني  
مضاعفة مساهمة الموظفين من 10 في المائة حاليا إلى 21 في  
المائة ابتداء من فاتح يناير 2019، لأنه كتقسم النصف  
كتأديها الدولة وكأديوها الموظفين.

معالجة أنظمة التقاعد في شموليتها وعدم الإقتصار على صندوق  
دون بقية الصناديق الأخرى، ولا يخفى عليكم أن مثل هذا  
الورش يحتاج إلى اعتماد مقاربة شاملة وتشاركية تأخذ بعين  
الإعتبار مصالح المنخرطين والحفاظ على حقوقهم المكتسبة بما  
يضمن الإنخراط الجماعي فيه من منطلق المسؤولية الوطنية  
المشتركة.

لذا، نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم عن مرتكزات تصور  
الحكومة لإصلاح أنظمة التقاعد وعن الإجراءات التي ستخذها  
لتنزيل هذا الإصلاح بما يراعي مصالح المنخرطين؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة الآن في حدود دقيقة للفريق الإستقلالي للوحدة  
والتعادلية لطرح السؤال المحوري الثاني حول إصلاح أنظمة  
التقاعد .

النائب السيد عبد الواحد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نسائلكم سيادة رئيس الحكومة باسم الفريق الإستقلالي عن  
النقاش العمومي الذي تعرفه الساحة الوطنية بشأن أنظمة  
التقاعد، ونريد منكم إعطاء جميع المعطيات والإجراءات التي  
تنوي الحكومة القيام بها في هذا الموضوع، ليطمئن أو للمساهمة  
في هاد النقاش العمومي، شكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد رئيس الحكومة المحترم للإجابة عن السؤالين  
المحوريين.



لنظام المعاشات المدنية بتقديم التوصيات المناسبة وفق نفس المنطق سينتقل سن التقاعد النسبي من 15 إلى 18 سنة بالنسبة للنساء، من 21 إلى 24 سنة بالنسبة للرجال، التقاعد النسبي كان 15 عام بالنسبة للنساء غيولي 18 وبالنسبة للرجال كان 21 غيولي 24 كيولي يمكن لهم يطلبوه.

وبهذا الخصوص، لا بد من الإشارة إلى أن الرفع من سن الإحالة على التقاعد يبقى من أهم إجراءات إصلاح أنظمة التقاعد المعمول بها على الصعيد العالمي بالنظر لتحسن المتواصل في مؤشر الأمل بالحياة للسكان، وتأثيره على التوازنات المالية لهذه الأنظمة من خلال ارتفاع مدة صرف المعاشات للمستفيدين منها، وعلى سبيل المثال يبلغ سن التقاعد 67 سنة بألمانيا و66 سنة بالبرتغال وإيطاليا وإيرلندا و65 سنة بإسبانيا وسلوفينيا وبولونيا وغيرها؛

رفع مساهمة الدولة والمنخرطين، كل منها بأربعة نقط على مدى أربع سنوات ابتداء من تاريخ الإصلاح، وهادي عملنا من العام الأول نقطة، العام الثاني نقطة، العام الثالث نقطة، العام الرابع نقطة؛

اعتماد الأجر المتوسط للثماني سنوات الأخيرة، كان الإنسان كيخرج بأجر دابا غادي يبدأ يخرج بالمعدل ديال الثمان سنوات الأخيرة؛

- مراجعة النسبة السنوية لاحتساب المعاش كان كيخند 2.5%، مثلا عندو 40 عام ديال الخدمة تياخذ، مضروبة في 2.5 كتجيه 100%، دابا غادي ياخذ 2% كتجيه 80%؛  
رفع الحد الأدنى للمعاشات المدنية والعسكرية والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد من 1000 درهم إلى 1500 درهم شهريا بشكل تدريجي على مدى 3 سنوات ابتداء من تاريخ الإصلاح، عاوتاني اللي شفنا في الناس للي لتحت قلنا هذا نظام غادي يشمل الجميع، ولكن الناس للي لتحت غادي نرفعوهم شوي، داك للي كانوا كياخدوا الحد الأدنى 1000

وإذا لم يتخذ أي إجراء سيتوقف صرف معاشات حوالي 400 ألف مستفيد في أفق 2022، وقد تم التركيز مع الفرقاء الاجتماعيين على ضرورة مباشرة الإصلاح وإلى الطابع الإستعجالي الذي يكتسيه، وذلك خلال لقاءات متعددة عقدت معهم، سواء في إطار الحوار الاجتماعي أو في إطار اجتماعات اللجنة الوطنية لإصلاح التقاعد، وبعد الاستماع إلى مقترحاتهم، قدمت لهم الحكومة سيناريو الإصلاح خلال اجتماع اللجنة بتاريخ 18 يوليو 2014، ما هي السيد الرئيس المعالم الأساسية لإصلاح أنظمة التقاعد؟

يتمحور الإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد على مرحلتين، وذلك بناء على خلاصات اللجنتين الوطنية والتقنية، وعلى التصور الذي اقترحه كل من المجلس الأعلى للحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، هاد الشي تدارت لو دراسة وطنية ودولية وفي الأخير تدخل فيه المجلس الأعلى للحسابات وصيفطناه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكلهم صيفطو نفس التوجهات وحننا اخترنا الأكثر يعني سهولة بالنسبة للمواطنين.

المرحلة الأولى وهي ضرورية ومستعجلة، وتهدف إلى معالجة العجز المتفاقم لنظام المعاشات المدنية بالصندوق المغربي للتقاعد من خلال الإصلاح المقياسي لهذا النظام، وتفتح الحكومة في هذا الصدد ما يلي:

رفع سن الإحالة على التقاعد من 61 سنة 2017 إذن 2016 للي غيخرج في 2016 غير معني بهذا الكلام، للي غيخرج في 2017 غيزيد سنة، للي غيخرج في 2018 غيوصل ل62 عام، وفي 2019 غنوصلوا ل63 عام، فإذا حنا تنازلنا على القضية ديال 5 سنين حتى نعملوا واحد الدراسة، غتعملها بطبيعة الحال الجهة المعنية بعد انقضاء 3 سنوات ابتداء من تاريخ الإصلاح تقوم هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي بناء على تقييم الوضعية المالية الجديدة



وعلى المدى المتوسط نهدف إلى تجميع الأنظمة في قطبين، لأن عندنا 3 الأنظمة ديال التقاعد، عندنا 4 ولكن 3 اللي مهمين، CNRA RCAR CNSS، هاذ الإصلاح اللي كنعملو هو إصلاح مرحلي، خاصنا إصلاح آخر، هاذ الشي بالله يقدر يوصلنا ل 29 ل 2029، الحكومة الجاية إن شاء الله خاصها غير تصيح تفتح هاذ الملف، باش تدير الإصلاح اللي غدي يشمل لمدة طويلة؛

السيد الرئيس،

يتميز مشروع الإصلاح المقترح بما يلي:

إصلاح شمولي لأنظمة التقاعد، حيث ستتبع هذه المرحلة مرحلة الإصلاح الهيكلي بنظام ذي قطبين، إصلاح يمكن من التوسع التدريجي للتغطية الصحية لفائدة غير الأجراء؛

إصلاح يقوي الجوانب المتعلقة بحكامة وشفافية تدبير صناديق التقاعد، يعني كيف عند من كنوضعو هاذ الفلوس وكيفاش تستثمر؛

إصلاح تتحمل فيه الدولة مسؤوليتها، باعتبار أن كلفة إصلاح التقاعد على الميزانية العامة ستبلغ، اسمعوا مزيان، 41 مليار درهم، خلال 5 سنوات الأولى أي بمعدل 8 مليار ديال الدرهم، أن الدولة غتساهم مع الناس اللي غادي يساهمو، غاديا تحتفظ بالموظفين تبقى تخلفهم إلى آخره إلى آخره؛

إصلاح عادل يهتم بالفئات الضعيفة، حيث يرفع تدريجيا الحد الأدنى للمعاش بالقطاع العام إلى 1500 درهم، بكلفة تبلغ 570 مليون درهم سنويا؛

إصلاح تدريجي، سواء تعلق الأمر برفع سن التقاعد أو رفع نسبة المساهمة أو اعتماد الأجر المتوسط للثماني سنوات الأخيرة، حتى هذاك غادي نديروه عامين بعامين، ماشي مرة واحدة؛

إصلاح يحافظ على الحقوق المكتسبة للمتقاعدين، الناس اللي كيشدو التقاعد ديالهم دبا ما كاينش اللي غيهضر معاهم، الناس اللي خدمو دبا 30 عام ما غيطبقش على ذيك 30 عام

درهم بحال للي اتفقوا الناس في 26 أبريل 2011 غادي نرفعوهم ل 1500 درهم، وهنا لا بد أن أوضح أمرا مهما، وهو لماذا يتعين مراجعة جميع هذه المقاييس مرة واحدة؟ ولماذا لا يمكن الاقتصار على مقياس واحد؟ إن محاولة معالجة عجز الصندوق المغربي للتقاعد بالاعتماد على تعديل كل مقياس على حدة، يعني إما الرفع من معدل الاقتطاع من 20% حاليا إلى 50% ابتداء من سنة 2016، إيلا بغيتيو نعيدوا الإجراءات الأخرى خاصنا في عوض من 20% للي كناخدو دابا وغنزيدوا 4 ديال النقط هنا و 4 ديال النقط هنا نردوها 50%؛

تخفيض قيمة المعاشات بالنصف، الناس اللي كياخدو la retraite أنعطيوهم النص فقط أو الرفع من سن الإحالة على التقاعد إلى 77 سنة، إيلا بغينا نعيدوا الإجراءات الأخرى خصنا نردوها 77...، أنا شوف، أنا غير قولوا لي اشنو بغيتيو، وهي بطبيعة الحال إجراءات صعبة التطبيق مما يجعل من الضروري العمل على تغيير جميع المقاييس بطريقة عادلة ومتدرجة لضمان تحقيق التوازن المالي المطلوب، وبالموازاة مع هذا الإصلاح المقياسي ستباشر الحكومة ورش توسيع التغطية لتشمل باقي الفئات، إذ أعدت الحكومة مشروع قانونين يهدف أولهما إلى إحداث نظام للتقاعد لفائدة العمال المستقلين والأشخاص الذين يزاولون مهنة حرة كالحامين والأطباء إلخ، هاد المشكل العويص القديم، وجميع الأشخاص الآخرين الذين يزاولون نشاطا غير مأجور، فيما يروم الثاني تحديد القواعد التي يخضع لها نظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض لهذه الفئات.

وتقدر الفئة المستهدفة بهذين الإجراءين أكثر من 3 ملايين من الساكنة النشيطة، وسنعرض هذين المشروعين في نفس الوقت مع مشاريع القوانين المتعلقة بإصلاح نظام المعاشات المدنية، جاهزين الآن.



النائب السيد عبد الواحد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

تفاعلا ما جاء في عرضكم السيد رئيس الحكومة، لا بد أن نؤكد أن الواقع لا يرتفع إطلاقا، ويؤكد بالفعل بأن الوضعية الصعبة والكارثية والاختلالات الكبرى التي تتخبط فيها أنظمة التقاعد، ولا سيما ما يتصل منها بالديمومة والدين الضمني غير المحمي، أضحت تغدي التوتر في أوساط العديد من الفئات الاجتماعية، وتندر لا قدر الله بأوضاع لا نتمناها لبلدنا، كان أملنا كبير في أن يشكل موضوع إصلاح نظام التقاعد فرصة للحكومة لتتدارك ولتضاعف جهودها ولتتمكن من بناء هذا

الإصلاح على تشخيص حقيقي تشاركي، ينبع من القاعدة ويسهم فيه كل الفاعلين والفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، إصلاح يتأسس على أرضية اجتماعية صلبة ومتوافق عليها، إصلاح شمولي و مستدام مرتبط بكل آليات الحماية الاجتماعية، لكن وبالرغم من احتلال الخطاب والنقاش حول إصلاح أنظمة التقاعد موقع الصدارة في ساحة النقاش العمومي، غير أن الملاحظ هو أن تصور الحكومة بإصلاح هاد الإصلاح عبر مرحلتين، لا يعدو أن يكون إجراء تقنيا تجزئيا ذو طابع مالي تقني صرف، سيمكن من تأخير العجز إلى بضع سنوات فقط، إجراء لن يستطيع النفاذ إلى عمق الإشكاليات المطروحة، بل وعلى العكس من ذلك جاء في بعض مقترحاته متنافيا ومتعارضا مع المتطلبات الحماية الاجتماعية،

إن الإجراءات التي تم الإعلان عنها خاصة بالنسبة للصندوق المغربي للتقاعد، أدخلت فئات من موظفي الإدارة العمومية في حالة من الترقب والخوف على مستقبلهم ودفعت

هاذ النظام، غيطبق على 10 السنوات اللي باقية ولا 5 سنوات لي باقية؛

إصلاح يحافظ على الحقوق المكتسبة للموظفين؛

إصلاح يمكن بعد الرفع من سن التقاعد من تحسين أجور الموظفين بحكم الترتي وهذه ربما ملي غادي تزداد 3 سنوات اللي كان غادي يخرج ب 9000 ألف درهم غادي يخرج ب 9700 ولا 9800 درهم، ولكن في التقاعد كان غادي يخرج مثلا ب 8900 غادي إما 9000 ولا 9100 ولا غادي ياخذ 8600 ولا 8700 بمعنى غيزيد واحد الشوية ولا غادي ينقص واحد الشوية على حسب العدد ديال المسائل للي دوز، وحتى تكون عندكم صورة واحد الموظف اللي كيقبض 8300 درهم وغادي يخرج دابا ب 7900 درهم إذا عملنا الإصلاح غادي يبدأ يقبض 9200 درهم وغادي يخرج ب 8074 درهم واحد الموظف اللي كيقبض دابا 17 ألف درهم غادي يخرج من بعد الإصلاح ب 19 ألف درهم غادي يبقى يقبض 17 ألف درهم تقريبا، واحد الموظف اللي كيقبض دابا 11700 درهم غيبدا يقبض 13 ألف درهم وغادي يخرج ب 9950 درهم عوض 10260 درهم، واحد الموظف اللي كيقبض دابا 25 ألف درهم إذا خرج دابا غادي يخرج بواحد ألف درهم من بعد إذا طبقنا الإصلاح غادي يولي 27.000 درهم غادي يخرج 21 ألف درهم، إذن غادي يكون النقص ولكن غادي يكون النقص محدود، والله ولي التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس :

شكرا السيد رئيس الحكومة، تم توزيع جواب السيد رئيس الحكومة على السيدات والسادة النواب نظرا لأهمية الموضوع، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في حدود ثلاث دقائق، أربعة، تفضل السيد النائب.



### السيد الرئيس :

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت، الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

### النائب السيد المقريء الإدريسي أبو زيد:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين.

الحضور الكريم، مع حفظ الألقاب جميعا،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومولد نبوي كريم،

استأذنكم في أن أوجه الخطاب للسيد رئيس الحكومة

مباشرة، فأبدأ بثلاث مقدمات ضرورية:

المقدمة الأولى: هو أننا ما نحن بصدده هو محاولة علاج

وضع مختل، وهذا من قبيل تجرع الدواء، ولكل دواء مرارة وآثار

جانبية، لكن لا أحد يجادل في مقارنة الوضع الكارثي الذي

يمكن أن يؤدي إليه الامتناع عن التداوي من جهة، وشيء من

مرارة الدواء ومعاناة آثاره الكارثية، ودائما السيد رئيس الحكومة

المحترم تكرر أن الأزمة لم تأت معك وإنما هي التي جاءت

بك؛

ثانيا: إننا لا نريد لهذه الإصلاحات أن تكون كما زعم

البعض انفرادية، وسماها البعض تهريبية، ولكن نريد أن يوسع

التشاور ما أمكن مع مراعاة أن الأمر مستعجل جدا لأن لغة

الأرقام لا ترحم، فالحجز لو عولج هذا المشكل سنة 2004 كان

سيكون أقل من مليار درهم، 2005 كان سيكون 2.8،

2006 كان سيكون أقل من 7 مليار درهم، 2007 كان

سيكون أقل من 15 مليار درهم إذا بقي إلى 2023 سيكون

135 مليار درهم، الحكومة والمجتمع المغربي والشعب والدولة

والصندوق يتكلف 60 مليون درهم كل يوم تأخير لهذا

الإصلاح، إذن بين استعجالية الإصلاح وبين التشاورية التي هي

منهج اختيار متفقون عليه ويؤكد عليه دستور 2011، نرجو أن

نجد طريقا وسطا وذلك بتوسيع التشاور بالخصوص مع النقابات

لأن حسها الاجتماعي وطبيعتها النضالية تلزمها بالدفاع عن من

العديد منهم، وانتم تعلمون ذلك السيد رئيس الحكومة، إلى طلب التقاعد النسبي أو التحايل وذلك بالتخلي عن الخدمة بغية الاستفادة من منحة التقاعد بنسبة 2,5 في المائة.

والجدير بالذكر أن الإحصائيات الأخيرة، تفيد أن

إدارة الصندوق توصلت ب9 آلاف ملف خلال سنة 2014

للاستفادة من التقاعد النسبي، وتم اللجوء إلى ذلك عبر التخلي

عن العمل وهو ما دفع إدارة الصندوق إلى إرجاع هذه الملفات

للإدارات الأصلية دون البت فيها.

### السيد الرئيس،

إن أحد الأسباب الرئيسية للاختلالات المسجلة ناتجة

بالأساس عن سوء التدبير لهذا الصندوق، وتساءل عن تفعيل

مبدأ المحاسبة بهذا الخصوص وما قامت بها الحكومة في هذا

الموضوع .

كذلك سبب آخر هو تأخر الدولة أو الحكومة في

تسديد واجباتها، مع العلم أن الحكومات السابقة ساهمت

بشكل أو بآخر في تسديد متأخرات الدولة تجاه هذا الصندوق

ونذكر المساهمة ديال 11.5 ديال المليار في تاريخ سابق.

إن موقف الفريق الاستقلالي من الإجراءات المتخذة من

قبل الحكومة لا يعني أننا إطلاقا ضد الإصلاح، بل نحن نشد

على أيديكم في كل ما يرمي إلى الإصلاح، سواء تعلق الأمر

بهذا الموضوع أو غيره، ولسنا ضد المبادرات الجريئة والعملية،

فهذه ثوابت لن نعيد عنها، لكن لنا قناعة راسخة أن أي مقارنة

تجزئية لإشكالية تمويل حاجيات الحماية والتغطية الاجتماعية،

لا يمكن لها أن تقدم جوابا ملائما ومستداما، سواء فيما يتعلق

بالاختلالات المالية لمنظومة التقاعد ولا فيما يرتبط بالتفاوتات

الاجتماعية...



لكن في الاختيارات السياسية والإيديولوجية لا رجعة لأن الكارثة تنعكس على قرون.

السيد الرئيس،

الإخوة النواب،

السادة الوزراء،

نريد هذا الحل أن يأتي بالتشاور ويأتي بالتشارك ويأتي بالتدرج، ولكن أيضا نريد له أن يحسم في هذه الشهور الباقية. الإجراءات القصرية التي يرتبها المرسوم المنظم للصندوق والصادر سنة 1996، تسمح بقوة الأشياء لرئيس هذا الصندوق دونما الرجوع إلى برلمان أو إلى أية جهة علت أم سفلت بأن يتخذ قرارا عند الخط الأحمر وهو بقاء سنتين فقط من الاحتياطات بخفض التعويضات ورفع الاقتطاعات، وهذا الخفض قد يكون 50% وهذا الرفع قد يكون أيضا 50%.

يقول البعض أن هذا يمس مبدأ المساواة، ونذكر بأن الذين يختارون التقاعد النسبي اليوم يختارون أنه يمس مبدأ المساواة ويقبلون طواعية منهم أن يغادروا لظروف خاصة بهم مقاعد العمل ويحصلوا على تقاعد أقل من الذي يصبر ويكابر. نحن نقترح أن التمديد ما فوق الستين يكون تدريجيا ويكون أيضا اختياريا، لأن بعض القطاعات المرهقة كالتعليم وبعض الفئات الهشة جدا كالأمهات وكالنساء، قد لا تطيق تمديدا فوق الستين. والذي يقبل أن لا يمدد له يقبل أن يكون عنده تقاعد أقل لو كان مبدأ المساواة هنا دستوريا ممسوس لكان يمس عند الذين يأخذون ويقبلون طواعية بمبدأ التقاعد النسبي ولا أحد يرى في ذلك حيفا عليهم، لأنها ظروف خاصة تتعلق بكل واحد منهم. بينت لنا السيد الرئيس وتبين لنا من الوثائق أننا إما أن نتصلب عند قضية السن ونتكلم عن حق الراحة وحق الاستراحة للمكافح الذي قضى 40 سنة يعمل، وهذا سوف يؤدي إلى رفع المساهمة إلى 50%. وإما أن نحمد قضية عدم مراجعة قاعدة الاحتساب ومراجعة المعاش وبالتالي نصل إلى

تمثله وهم المأجورون الذين يتقربون ويتحسبون أن يكون هناك انعكاس ولو جزئي على حقوقهم وعلى أجورهم وعلى اقتطاعات أجورهم وعلى تقاعدهم على معاشهم، لكن الجهات السياسية التي ينبغي أن يوسع النقاش معها ينبغي أن تتحمل المسؤولية في تسريع هذا النقاش لأنها تسلمت أو شطر منها تسلم المسؤولية لسنوات طويلة، وقام بترحيل هذا المشكل حتى وصلنا إلى هذا الوضع المنذر بالكارثة، وكان يسع هذه الحكومة، وهذا الرئيس، وهذه الأغلبية أن تقوم بنفس الشيء وأن تضع رأسها في الرمل وأن تمارس الجبن السياسي والحسابات الانتخابية الضيقة، وتضع المشكل في عائق الذين سيأتون من بعدها وبالتالي تكون المشكلة أكبر، لكن الروح الوطنية أرحب من الحسابات السياسية والانتخابية الضيقة، أن ننتمي إلى هذه الرحابة أفضل من أن ننتمي إلى هذا الضيق، وأن نحاسب غدا على آثار بعيدة المدى على المستوى الاستراتيجي أحسن من أن نخسر ولو جزئيا في معارك انتخابية أو في حسابات شعبية؛

ثالثا السيد الرئيس، الشعب المغربي أبان في كل المحطات وأجابت الانتخابات الجماعية الأخيرة عن ذكاء وعن حس سليم، وعن وعي وهو يعرف إذا اتخذت قرارات أحيانا موجعة أنها مع الصدق ونظافة اليد والصراحة التي تورث الراحة تكون هي الاختيار الصحيح، ولكن الشعب المغربي لن يفهم ولن يتفهم بعض القرارات التي لا علاقة لها بالإكراهات المادية، والتي تتعلق بالهوية وتتعلق بالجانب الثقافي وبالمصير، وأشير لك وبالإشارة يفهم اللبيب إلى المراسلة غير الموفقة لوزارة التربية الوطنية فيما يتعلق بلغة التدريس، وإلى التشكيكة الغير الطبيعية للجنة إعداد قانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة وهي أمور تحتاج منك إلى وقفة حازمة، لأن الشعب المغربي سيعدرك في أمر المال، وأنت تقول لهم دائما وقد تعلموا منك وتعلمنا منك "إذا جاد الله جاد عمر" وإن مع العسر يسرا فإذا جاء اليسر نتدارك العسر، ونرجع من التقشف إلى الرفاهية،





وهو عمل مرهق وعمل اللي هو كيتطلب التركيز وتركيز كبير، كيفاش غادي يوصلوا لهذا السن وبمعاش أقل والمساهمة أكثر، لإصلاح هذا الوضع، هذا وضع مريض وكيخصو واحد الجرعة كافية من العدالة الاجتماعية، البلاد اللي ياالله الثلث للي عندو التغطية الصحية من المواطنين اللي كاينين مهن حرة اللي كيطالبوا هاد المهن الحرة أنهم يساهموا باش يكون عندهم تقاعد، ما زال ما كاين شي، منهم الصيادلة والأطباء والمهندسين، لا بد لمعالجة هذا الوضع يكون هناك حوار مجتمعي لأن هاد الحوار هذا...

#### السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة انتهى الوقت، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

#### النائب السيد حاميد البهجة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة والسيدات الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات النواب المحترمون،

السيد رئيس الحكومة نبداو من واحد الكلمة قلتها، آشنو بغيتوا؟ بغينا الإصلاح، بغينا لهاد البلاد الإصلاح، وحننا في حزب التجمع الوطني للأحرار منخرطين معكم ومع المغاربة في الإصلاح، ماكيهموناش الكراسي والمناصب، ولكن كيهمننا الإصلاح ديال المؤسسات وهذا الحمد لله بان في البداية ديالنا ملي دخلنا في 2013 وكان من أول الإجراءات للي احدثت الحكومة هو التوقيف ديال الاعتمادات الالتزام ديال الأداءات باش يرجع التوازن المالي للبلاد، والحمد لله أنه رجع من ثلاثة اشهر ونصف إلى ستة أشهر، وهكذا خاصها تكون الحكومة

77 سنة، المضحكة الذي ذكرت كأننا عندنا أعمار اليابانيين، وإما أن نذهب إلى المساهمة وهناك سوف تتضرر مداخيل الطبقة الشغيلة.

أنا أذكر بحقيقة واحدة، عندما اتخذت قاعدة الاحتساب المريحة نقطتين ونصف كان مقابل كل مستفيد في الصندوق التقاعد 12 منخرطاً نشيطاً يؤدي عنه. اليوم انهار ذلك من 12 إلى 3 فهذه حقيقة ينبغي أن نعرفها لأننا أمام وتيرة جنونية في خفض الموارد وفي ارتفاع المداخيل....

#### السيد الرئيس:

شكر السيد النائب انتهى الوقت. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

#### النائبة السيدة نبيلة بنعمر:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هذا واقع ولحد الآن أنا متفقة معك بللي واقع كنعيشوه، ولكن شكون اللي مسؤول على هاد الواقع؟ الدولة هي اللي المسؤولة عليه، الأجوبة ديالكم السيد رئيس الحكومة ما كتملكشي واحد النظرة سياسية اجتماعية، وإنما نظرة تكنوقراطية محاسبانية، هي دراسة للي أملاها البنك الدولي، هاد إملاءات البنك الدولي للي حنا ما زال كنعانيوا منهم ويمكن نزيدو نعانيناو منهم في مجال الصحة وفي مجال التعليم وفي القطاعات الاجتماعية، الدولة خطأت على مر السنين، ولكن شكون اللي غادي يخلص هذا الخطأ هذا المواطنين، هو الحايظ القصير هو للي ساهل، المواطن هو اللي غادي يتزادوا لو السنين ديال العمل، المواطنين هم للي الأجور المعاشات غادي تنزل من عشرين حتى 30%، المواطنين هما اللي كيخلصوا هاد الأخطاء المتراكمة.

#### السيد رئيس الحكومة،

نزيدوا حتى ل65 عام تصور نساء ورجال الأمن، نساء ورجال التعليم والصحة، كيفاش الحالة ديالهم عندهم 65 عام



جا به الدستور لصالح المرأة 60 سنة، يمكن واش القدرة  
الجسدية تقدر تستمر باش أنها تشتغل؟ يمكن يتداروا DES  
FORMULES باش اللي بغى يخرج على 60 يخرج  
بحال التقاعد النسبي، ما عندوش إشكال، ولكن ما يستافدش  
من واحد العدد ديال الامتيازات، ويمكن يبقى الخيار ديالو حتى  
65 حتى 67 ولكن بامتيازات زائدة، يمكن يكون واحد يمكن  
مacerftش تكون مناظرة أو دراسة شمولية كتشمل جميع  
القطاعات، لهذا مطالبين كحكومة وحنا معكم ونساندوكم على  
أساس الإصلاح باش نرخوا مؤسسات ديال البلاد، ولهذا السيد  
رئيس الحكومة نريد من الحكومة أن تفكر في جميع شرائح  
المجتمع، جميع الشرائح ديال المجتمع، لأن كيما ذكرت قبلا كاين  
الناس ديال الإنعاش الوطني هادو راه خدامين عند الدولة ما  
يمكنش الدولة ماتديرش التقاعد للناس اللي هم موظفين ديالها،  
اشناهو الفرق بين هاد الموظف وبين هذا؟ كيخص التغطية  
تشمل الجميع.

#### السيد رئيس الحكومة،

في البداية كاين عندنا إشكال وفي الصندوق المغربي  
للتقاعد، ولكن واش المشاكل ما جياش للصناديق من بعد، راهما  
جاينين، وهاد الإجراء اللي تدار ربما غيدي غير لواحد الفترة قريبة  
2029 أو 2030 علاش؟ ما دمنا حطينا نقاش ديال  
الإصلاح ديال المؤسسات والحمد لله راه نجح في المالية العمومية  
ونجح في المقاصة، علاش للي ما نخطو إصلاح حقيقي وتكون  
الكلفة الحقيقية والمغاربة يعرفوا الحقيقة أنه كنديروا الإصلاح للي  
كيشمل حتى 2050 أو 2070، ربما كان واح الإشكال في  
صناديق ديال التقاعد في الولايات المتحدة واحد 4 سنين هادي  
ديال 2050 كيهضروا علو مشكل غيكون في 2050،  
والحكومة الأمريكية ضخت 20 مليار دولار باش تصلح  
2050، علاش حنا للي غادي نبقاوا نهضروا على أربع سنين،  
النقاش كاين كاين والتجاذبات غتكون غتكون، ولكن كيخصنا

وهكذا خاص لي كيكون للي يحكم المغاربة، خاص تكون الجرأة  
ديال الإصلاح في جميع القطاعات.

لهذا السيد رئيس الحكومة، حنا مع الإصلاح ديال  
صناديق التقاعد وإصلاح يكون متزن يشمل جميع الأطراف ما  
يكونش طرف على طرف، يكون أول شي هو الحماية ديال  
المؤسسات ديال البلاد، الحماية ديال صناديق التقاعد، الحماية  
ديال السلم الاجتماعي، وكل واحد يدي ما عليه، بلا شك  
السيد رئيس الحكومة، ما غنهضرش في الأرقام لأن واحد العدد  
ديال المؤسسات اللي كتعترض عليها وموجودة، سواء كانت  
مؤسسات دستورية أو مكاتب دراسات أو مؤسسات خاصة،  
ولكن السيد رئيس الحكومة كيخصنا كيما قلنا يكون واحد  
الإصلاح شمولي كيجمع الجميع، كيوحد ما بين الأطراف الثلاث  
لي هي مشاركة، ولهذا من مسؤوليتنا كنواب للأمة بغض النظر  
عن الأحزاب أو أي شيء أننا نوصلوا الوضع اللي كيعيشوا  
المواطن، سواء كان أجير كيستفد من التقاعد أو مواطن عادي،  
كيخص الوعاء ديال صناديق التقاعد يتوسع، كاين واحد  
النسبة كبيرة في داخل البلاد اللي هي ماكتستافدش من التقاعد،  
واش هادو ماشي مواطنين؟ كيخصهم يستافدوا، كيخص يكون  
التصريح بهم، كيخص يستافدوا من التغطية الصحية، كيخص  
تكون المعاملة بالمساواة.

#### السيد رئيس الحكومة،

هنا في هاد الزيادة ديال العمر ديال التقاعد شي  
حاجة معقولة واحد العدد ديال الدول للي هي اخدتها، وكاين  
موظفين للي يمكن تكون عندهم، ولكن كاين واحد الشريحة  
ديال المجتمع للي كيصعب عليها، كاين الموظفين ديال أعوان  
ديال النظافة، كاين للي كيشغل لأن الإصلاح جاي CNSS  
من بعد، للي كيشغل في البني واش غيعود يهز البريك ويسوق  
البرويط وهو عندو 65 سنة زعما تجي صعبة شي شوية، اللي  
كيخدم في الفلاحة، لهذا يمكن يكون فيه التمييز الإيجابي اللي



سكتة قلبية أحاب عنها حزب سياسي ولكن دجة سياسية يصعب أن نجد بديلا الآن في هذه الظروف، لذلك نقول ونرجع لموضوعنا، إذا كانت قد تأسست مؤسسة الحوار الاجتماعي ذات مرحلة، فالمطلوب منها بالأساس أن تكون محاورها الرئيسي من أجل الإصلاح لمنظومة التقاعد أو لأنظمة التقاعد، كنا نفضل في الفريق الاشتراكي وحتى في النقابات وفي المركزيات الأكثر تمثيلية أن تمروا إلى الإصلاح الحقيقي الشامل واللي من داخلو يمكن أن تستبطنوا أو تعملوا الإجراءات الاستعجالية، في كل التقارير التي أنتجتها مجموعة من المؤسسات ما تحدثتم عنه في آخر مداخلتكم المهمة، أنه خلق نظامين أو قطبين عمومي وخاص وكلهم عندهم أنظمة تكميلية، كان يمكن أن يسهل نفس الإجراءات في إطار أنظمة متكاملة وفي تجميع لهذه الصناديق، ربما هذا هو السبب الذي جعل الإصلاح أو مشروع المعالجة التي تحاول الحكومة اليوم أن تقنع به الفقراء الاجتماعيين غير مقنع، أنتم تعيدون شبه سينااريو 2004، بمعنى مفرد الأزمة لا زال واردا، أنتم ستضحون شيئا ما وغادي تحاولوا تزيدوا في ثلاث إجراءات مقياسية، حاولت النقابات أن تعبر أنها لا يمكن كلها على قاعدة حسب مقولة البيانات ديال المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية أو على الأقل جزء منها، أنها عمل أكثر مساهمة أكثر معاش أقل، لذلك احنا مؤمنين على أنه إصلاح هذه الأنظمة واجب وضروري وسننخرط فيه، لكن خارج منظومة الإصلاح الشامل لن يفرز إلا أزمة مؤجلة، اخبرنا السيد رئيس الحكومة ما الذي لا يجعل من الممكن اليوم أن نفعل إصلاحا شاملا؟ ما الذي يجعل حكومة ما بعد دستور 2011 تلجأ...

نرجوا مؤسسات للي غادي تستمر لهاد البلاد، غتحملاوا المسؤولية غتحملاوها، غتتقدوا غتشكروا شي حاجة عادية، لاش نخليوا لمن بعد منا للي غيجيو من بعد منا ف2020 ولا ف2021 يعاود يعيش نفس المشكل؟ علاش اللي ما يمكن لنا نديروا إصلاح حقيقي على حد النظر ديالنا داك الشي للي كنشوفو اللي كنديروا لو العمليات الحسابية للي كتدار تدار بمرّة ويكون نقاش واحد ويتسد الموضوع على الأقل مدة طويلة، وكما قلت في الحتام السيد رئيس الحكومة، حنا من ورا هاد الحكومة، مساندينها لأجل إصلاح ديال المؤسسات ديال البلاد، وحنا في حزب التجمع الوطني للأحرار راه حنا كنساندوا الإصلاح بغض النظر على أي تشويش اللي غادي يوقع، حنا راه معاكم من أجل هاد البلاد ومن أجل إصلاح ديال المؤسسات ديال البلاد، وشكرا.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للفريق الاشتراكي، تفضل السيدة النائبة.

#### النائبة السيدة حسناء أبو زيد:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

استوقفنا في الفريق الاشتراكي فكرة أو منطلق الأزمة التي جاءت بكم ووجدتنا حكيما أن نحذركم من عناصر أزمة خاصة بكم تستجمعونها اليوم ولا نريد لإصلاح التقاعد أن يتخاذل أو أن يتراجع بشأنها، ما يعيشه المغرب من دينامية احتجاجية بفعل عجز حكومي ربما أو قرارات ومشاريع إرادوية تشكلت على مستوى الأطباء والأطباء المقيمين والداخليون وعلى مستوى مرسومي التعليم، لذلك ربما الأزمة التي جاءت بك أو بكم بكل احترام ولكن أحشى أن تأتوا بأزمة أخرى لا يجيب عنها أي تعديل أو أي أفق في أزمة أو في زمن ماضي



السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، انتهى الوقت، الكلمة للفريق الحركي .

السيد محمد الأعرج رئيس الفريق الحركي:

باسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نحن أمام موضوع، موضوع نعتبره موضوع مجتمعي بالدرجة الأولى، ونعتبر أن الحاجة والظرفية الحالية في الفريق الحركي ملحة لإصلاح أنظمة التقاعد، نعتبره مرحلة وأن الحاجة ماسة لإصلاح هذه الأنظمة، ولا يمكن السيد رئيس الحكومة أن نلوم الحكومة على اتخاذ هذه المبادرة، كباقي المبادرات الإصلاحية الأخرى، وهذه المبادرة تأتي لوضع حد لوضعية نعتبرها في الفريق الحركي وضعية كارثية لأنظمة التقاعد في المغرب، ووضعية هذه الصناديق، والتقاعد وإشكالية إصلاح أنظمة التقاعد في نظرنا راجع لتراكمات، تراكمات لسنوات طويلة، وتراكمات مع الأسف هي كانت تراكمات سلبية على مستوى سوء تدبير أنظمة التقاعد، وإشكالية مرتبطة بالنصوص القانونية، نعلم أن هناك نصوص قانونية تنظم أنظمة التقاعد، ولكن هذه الأنظمة المتعلقة بالتقاعد لم تواكب التطور الذي عرفه النظام المغربي، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، ولكن ما يهمنا في هذه المرحلة وفي هذه الظرفية هي المقارنة، ما يهمنا هي المقارنة، يهمنا بالدرجة الأولى المنطلقات، هل هي مقارنة سياسية لإصلاح أنظمة التقاعد، أم مقارنة مالية أم مقارنة اقتصادية أم مقارنة اجتماعية؟ وبالتالي الموضوع هل هو فقط موضوع تقني مالي أو موضوع مجتمعي؟

نعتقد أنه لا بد أن تكون هناك مقاربات متعددة، مقارنة سياسية حاضرة، مقارنة اجتماعية حاضرة، مقارنة مالية حاضرة، اقتصادية حاضرة، وأن الأمر لا يتعلق بإصلاح تقني مالي، بقدر أنه إصلاح يندرج ضمن الإصلاحات المجتمعية، لهذا لا بد أن نعي أنه لا بد أن تكون هناك مجموعة من الإجراءات التي تواكب هذه المقاربة التي نعتبرها في الفريق الحركي بأنها يجب أن تكون مقارنة شمولية، سياسية اقتصادية مالية اجتماعية، بصفة عامة، فإشكالية العجز الذي تعرفه أنظمة التقاعد، بصفة عامة في نظرنا أصبحت مطروحة بإلحاح كبير بفعل العديد من المعطيات، بفعل العديد من المستجدات، بفعل العديد من التطورات وكان آخرها الإشكاليات أو التشخيصات التي قدمتها العديد من الهيئات الدستورية، وهنا في نظرنا في الفريق الحركي لا بد أن ندعو الحكومة إلى وضع كل الضمانات، كل الضمانات الكفيلة بالحفاظ على الركائز المهمة للإصلاح، لا بد أن تكون هناك ضمانات لأن إشكالية إصلاح التقاعد هي التخوفات التي لدى العديد، سواء لدى المجتمع أو الرأي العام الوطني أو الفاعل الاجتماعي أو الفاعل السياسي، الإشكالية هي التخوف، التخوف من إصلاح أنظمة التقاعد، لهذا نعتقد بأنه لا بد أن تكون هناك الضمانات الكفيلة بالحفاظ على الركائز المهمة للإصلاح والمتجلية أساسا في عدم المساس بمستوى المعاشات للمستفيدين الحاليين من المتقاعدين وذوي الحقوق مع ضمان الاستمرار في أداء المعاشات والمحافظة على الحقوق المكتسبة قبل تنفيذ أي إصلاح.

السيد رئيس الحكومة،

إن إصلاح أنظمة التقاعد يقتضي في نظرنا أن يكون أولا شموليا، ثانيا أن يكون مرحليا، أن يمر عبر مجموعة من المراحل، ربما المقاربة اللي قلمم بأن كاين مرحلتين أعتقد أن يمكن أن تكون هناك ثلاث مراحل في تنزيل هذه المقترحات، وأن يكون مهيكلا وأن يكون مهيكلا ومؤسسا للمراحل المقبلة،



المقاربة هي صعبة ولكن يمكن أن نصل إليها التوفيق بين أهداف...شكرا لكم.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت، الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري.

#### النائب السيد مولود بركاوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيد رئيس الحكومة، إصلاح صندوق التقاعد هذا واحد الورش كبير السيد رئيس الحكومة، وهذا الملف شبع من الدراسات ومن الأرقام كلها تتأكد الحتمية ديال الإصلاح لتلافي الإفلاس منذ أن تقلدتم مسؤولية هذه الحكومة وأنتم تلوحون بضرورة الإصلاح ولم يبق إلا شهر ولا زلنا حيث كنا.

#### السيد الرئيس،

صحيح أنه ورش كبير دابا ما تينكرها حتى شي واحد، ولكن البداية ما زال ما كايناش، إذن السيد الرئيس حول المنهجية ديال الإصلاح، لا نتصور أي إصلاح سيتم عبر تجاوز دور الفاعلين الاجتماعيين والنقائين، كيف يمكن تحقيق شروط إنضاج الإصلاح في الوقت الذي تشتكي فيه النقابات من التهميش، من غياب الحوار حتى أن الإضرابات يكون الهدف منها فقط جر الحكومة إلى مائدة الحوار؛ ثانيا، السيد رئيس الحكومة، المقاربة ديال الإصلاح، هل يتحمل كلفته فقط الموظف، الزيادة في المساهمات، الزيادة في السنوات ديال العمل، النقص بنسبة تقريبا 20% من المعاش، بمعنى أن الإصلاح سيكون موازيا لمفهوم ضرب المكتسبات.

نحن نقترح التدرج للحلول بعدم ضرب المكتسبات عرض الحائط باعتماد حلول أخرى بمنظور شمولي للإصلاح في

الإقتراح كذلك فيما يتعلق بإصلاح أنظمة التقاعد لا بد أن يوازيه العديد من الإجراءات في ظل التخوفات ديال الإصلاح، لا بد من إعادة النظر في النظام الأساسي للوظيفة العمومية، لا بد من فتح درجات الترقى لأن يمكن للموظف أن يصل إلى 60 سنة ويبقى في واحد الدرجة مثلا كأمين الدرجة ديال المتصرفين، الدرجة ديال التقنيين، وبالتالي لا بد من فتح درجات أخرى للترقى اللي يمكن أن يوازي ذلك الإصلاح المتعلق بالتقاعد، وبالتالي لا بد في نظرنا أن يكون هناك إصلاحا شموليا للنظام الأساسي، خصوصا في الشق المتعلق بالترقية وخلق درجات جديد في نظام الوظيفة العمومية، كذلك مراعاة وضعية بعض الفئات، لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار فئات داخل الوظيفة العمومية، رجل التعليم، رجل الأمن ليس يمكن أن تكون هناك تحملات فيما يتعلق بالتقاعد، لهذا لا بد أن تكون خصوصيات للقطاعات الحكومية في أنظمة التقاعد، وألا يسري هذا النظام على جميع الموظفين، مثلا موظفي الدولة، لا بد أن تكون الخصوصيات حسب القطاع الحكومي، كذلك لا بد من توسيع الانخراط والوعاء المتعلق بأنظمة التقاعد مستقبلا ليشمل العالم القروي، لا بد من مأسسة الحوار الاجتماعي وأن يكون مهيكل في ظل هذه الإصلاحات المتعلقة بالتقاعد، كذلك في نظري لماذا لا يتم تفعيل المادة 13 من الدستور التي تتحدث عن هيئات للتشاور وإشراك الفاعلين الاجتماعيين في تتبع وإعداد السياسات العمومية وتنفيذها، المادة 13 وردت في الباب ديال الأحكام العامة من الدستور لا يتم تفعيلها، لهذا أقترح أو نقترح في الفريق الحركي لا بد من تفعيل ذلك، كذلك نقول بأنه لا بد من مراعاة أن تطبيق الإصلاح ستكون له كلفة سياسية في المستقبل، ولكن لا بد أن نتحمل هذه الكلفة السياسية، خصوصا فيما يتعلق بنسبة التشغيل وربما سترتفع البطالة، وبالتالي لا بد أن تكون هناك في نظرنا مقاربة ديال التوفيق ما بين أهداف العدالة الاجتماعية والديمومة المالية، هذه



الاجتماعي باعتباره المدخل الأساسي لتقوية المسار التنموي الكفيل بإيجاد الحلول الفعلية لمختلف المطالب المشروعة والعادلة.

موقفنا الإيجابي إذن ينطلق من الإصلاح المعياري الذي يبدو أنه لا محيد عنه على المدى القصير، خصوصا بالنسبة للمعاشات المدنية والتي يديرها الصندوق المغربي للتقاعد والذي يجب أن يندرج في إطار إصلاح شامل، ونؤكد على أن أي تأخير في الإصلاح ستكون عواقبه وخيمة وستعقد مهمته غدا وربما بتكلفة أعلى، لهذا لا بد من الإسراع في بلورة ملامح الإصلاح، خصوصا وقد راكمت أفكارا مهمة في هذا الموضوع، لا سيما منها تلك المضمنة في تقرير المجلس الأعلى للحسابات ورأي المجلس الإقتصادي والإجتماعي والثقافي والبيئي، وختاما بما تفضلتم به اليوم السيد رئيس الحكومة في جوابكم، نحييكم السيد رئيس الحكومة على وضوحكم وصراحتكم معنا ومع المواطنين هذا اليوم واعترافكم بأن الإصلاح مرحلي، وأن الحكومة القادمة عليها أن تباشر الإصلاح الشمولي والمستدام. ويتطلب هذا الإصلاح من جهة نظرنا اعتماد مخطط إرادي لتوزيع قاعدة المنخرطين وتغطية المواطنين النشيطين، ونعتقد أن هذا المخطط بأهداف ووسائل محددة من شأنه أن يمكن من رفع نسبة الساكنة النشيطة التي تتوفر على تغطية نظام تقاعد من النسبة الحالية إلى ما يناهز النصف، ليصل المغرب إلى مستوى عدد من الدول التي تتواجد في نفس مستوى التنمية.

ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من اعتماد قانون إطار حول الموضوع، وهو هدف يبقى في المتناول إن تم توسيع قاعدة المنخرطين نساء ورجالا مثل أصحاب المهن الحرة، التجارة، المهنيين والحرفيين، الصناع التقليديين والصيادين.

وفي هذا السياق ذاته، لا بد من أن يحدد الإصلاح الشمولي أيضا، آليات مراجعة مبلغ المعاشات والتصدي لمسألة المعاشات الهزيلة ومعاشات الأرامل التي يجب أن تكون في

إطار إصلاح متعدد الأوجه يروم تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للشرائح الاجتماعية بما فيها شريحة المتقاعدين التي دائما ما تستثنى من الزيادة في الأجور، الإصلاح يقوم بتوسيع التغطية الاجتماعية وإدماج هذه الصناديق باتجاه إحداث قطبين كيما قلتو السيد رئيس الحكومة، السيد رئيس الحكومة كإصلاح آخر أهم وهو هادوك الاحتياطات اللي عندنا، المحفظة المالية اللي عندنا 86 مليار حتى هي خاصها إصلاح، لأنها تستثمر ربما في بعض الأمور غير مريحة تنلقاوها أنها تستثمر إما في البورصة وإما في الخزينة العامة، واش ما يمكنش هاذالاحتياطات تستثمر في مشاريع اللي هي مريحة أكثر، إصلاح كذلك كيتعلق...

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت، الكلمة لفريق التقدم الديمقراطي.

النائب السيد إدريس بوطاهر:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التقدم الديمقراطي في إطار مناقشة موضوع إصلاح أنظمة التقاعد، وهو موضوع نولي أهمية قصوى من منطلق ارتباط التقاعد بحال ومستقبل شعبنا وبلادنا، وارتباط مناقشته بحرصنا الجماعي على تحقيق هذا الإصلاح الذي نتطلع أن يكون وطنيا وتشاركيا وديمقراطيا وشموليا ومستديما، ولهذا السبب دعونا وندعو مجددا إلى مواصلة الحوار الإجماعي الجدي والمسؤول لبحث مختلف القضايا ومنها ملف التقاعد، انطلاقا من إرادة حقيقية في تعزيز السلم



2003، فقد انطلق قطار الإصلاح، ولا يمكن لأن يقف، ليس فقط في هذه الملف، ولكن أيضا في كل الملفات التي تم مستقبل العباد في هذه البلاد، وعلى هذا السبيل ندعمكم وندعو لكم بالتوفيق والسدد والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للمجموعة النيابية لتحالف الوسط.

#### النائب السيد محمد الميري:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

إن كان يرجع الفضل لهذه الحكومة في نفض الغبار على أحد أهم الملفات المرتبطة بإصلاح أنظمة التقاعد، إلا أنها اعتمدت نظرة أحادية للإصلاح، ومقاربة تقنية صرفة لدرء العجز الذي يهدد صناديق التقاعد، فهي لم تذهب بعيدا في تشخيص إشكاليات نظام التقاعد في شموليته، علما أن هذا النظام يبني على صناديق جميعها مهددة مستقبلا بالإفلاس، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى انعكاسات سلبية على سوق الشغل وانخفاض مستوى المردودية، فضلا عن التأثير السلبي على القدرة الشرائية للمنخرطين في أنظمة التقاعد، وقد رصد المجلس الأعلى للحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريرهما أهم الاختلالات التي كانت وراء أزمة أنظمة التقاعد، مقترحين في ذلك العديد من التوصيات على المدى القصير والمتوسط والبعيد، مبرزين الحاجة الملحة إلى مقاربة نوعية شاملة لمعالجة الهفوات والاختلالات التي تعرفها الأنظمة المذكورة، مع استثمار الخيارات المتاحة وفق تدابير ناجعة وفاعلة.

مستوى يحفظ كرامتهم، وإقرار حق توريث المعاش بالنسبة للزوجة المتوفية كما هو الحال بالنسبة للأزواج.

إن إشكالية تمديد سن التقاعد لا يمكن معالجتها دون الأخذ بعين الاعتبار مسألة بعض المهن الشاقة، فبالنسبة للموظفين للوظيفة العمومية يجب التعاطي مع قضية رجال ونساء التعليم، وخاصة التعليم الأساسي والابتدائي ومهن التمريض أو الأمن بشكل يراعي خصوصيات هذه المهن.

وبخصوص المعاشات الصغرى، فإن اتخاذ تدابير إيجابية لرفع الحد الأدنى بالنسبة لأنظمة معينة تندرج ضمن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد لا يعفي من محاولة إيجاد حل أكثر شمولية وأكثر عدالة، إن ضعف متوسط معاشات التقاعد التي يقدمها الصندوق المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يدعونا إلى التعامل إنسانيا واجتماعيا مع مبالغ المعاشات التي يتم صرفها للأرامل، وبصفة عامة يجب وضع آلية لربط مستوى معاشات التقاعد بتكلفة العيش لتوفير ظروف معيشية لائقة للمتقاعدين، إن قضايا الحكامة في صناديق التقاعد تبقى أساسية، ترشيد النظام من خلال تجميع الصناديق في صندوقين اثنين، الأول للقطب العمومي والثاني للقطاع الخاص، مع تعزيزه بإجراءات تكميلية تبدو منهجية جيدة للإصلاح وتعزيز الرقابة في التصريحات لدى صندوق الضمان الاجتماعي.

وعلاوة على ذلك، من الضروري الحرص على التوظيف المعقلن لأموال الصندوقين، من أجل ضمان توفير الأرباح، وينبغي أيضا تصحيح شروط التي يتم بموجبها تعويض أموال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المدفوعة إلى صندوق الإيداع والتدبير، من خلال تبني شروط بمعدلات تعادل معدلات السوق.

على العموم، نسجل لحكومتمكم السيد الرئيس جرأتها السياسية في فتح هذا الملف الذي يراوح مكانه منذ سنة



### السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة :

آمين أمين، والله بصح، الشريف راه دعا معانا...، هذا الإصلاح صعب، هاذ الإصلاح صعب، هذه هي الحقيقة، وملي جينا لقينا بلي الكلام فيه بدا ب10 سنوات قبل، والسبي عباس الفاسي هو اللي عمل اللجنة اللي تشتغل عليه وعملوا بعد اللقاء والتشاور دام من داك الوقت لدابا في حوالي 10 لقاءات ديالي مع النقابات 10 تقريبا، حوالي 10 لقاءات مع النقابات، وكل مرة كنا كنشوفو كيفاش نديرو باش بحال اللي شاد شي جمرة حتى كتحرقو في هاذ اليد كيعاود يدوزها لهاد اليد وعاودتاني لهاد اليد، هاد الإصلاح الإخوان لقيناه حنا على جدول الأعمال، وبقت لينا وحا في سنة انتخابية، ومن المحتمل تكون عندو عواقب سياسية على الأغلبية والانتخابية، ولايني جوج ديال الحوايج: الأول معندناش اختيار خاصنا نعملوه، الثاني يمكن لينا ندوروا الكلام ونبقاو ندوروا الكلام وناخدوا من الرصيد ديال الناس ديال المتقاعدين وندوزوا هاد المشكل للحكومة جاية ومريضنا ماعندو باس، قلنا ميمكنش لا أنا لا الشركاء ديالي في الحكومة قلنا ميمكنش غنمشيو لهاد الإصلاح مهما كانت التكاليف، صعب لأن علاش؟ كلشي متفق على الإصلاح حتى واحد فيكم ما قال أنه ممتافقش على الإصلاح، والنقابات كلهم متفقين على الإصلاح، ولكن باش تيواجهوني، كيواجهوني ب 2 ديال الخطابات، كلهم فيهم التعاطف مع الموظف، لأنه صعب تجي عند واحد الموظف وتقول له السيد الموظف دابا كاين واحد النظام كيعطيك واحد القدر ملي غتخرج في التقاعد أنا غنعطيك غندير واحد الإصلاح اللي غينقص لك واحد الشوية، حيتناش الناس ما كيعرفوش أشنو هي تنقص لهم، تزيدهم هذاك داخل فالثقافة ديالنا، تنقص لهم ما كيعرفوش. ولكن ملي كتكون أمام واحد الواقع عنيد، واحد الأخ سولني واش هذا إصلاح اقتصادي ولا اجتماعي ولا سياسي؟ هذا إصلاح ضروري، ضروري ملي كيكون عندك

### السيد الرئيس،

فمن أجل إصلاح حقيقي لا بد من نظرة شمولية بعيدة المدى وبمقاربة ذات بعد اقتصادي واجتماعي لما للحماية الاجتماعية من دور اقتصادي واجتماعي، ليس فقط على مستوى ضمان العيش الكريم لفئة أفنت الجزء الهام من عمرها في العمل، ولكن أيضا على مستوى الدورة الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك على مستوى الادخار، ولما تحتله كذلك من مكانة في ضمان استقرار المجتمع، فلا يمكن لنظام التقاعد أن يضمن ديمومته واستمراره دون أن يكون مرتكزا على أسس صلبة ومنسجمة وثابتة في كل أبعاده التقنية والقانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، شكرا السيد الرئيس.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للتعقيب.

### السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

### السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون والنائبات المحترمات، اسمحوا لي أن أقول لكم محاولا إرجاع بعض يعني الشيء من المزاح للتخفيف من الضغط الذي أعاني منه، ما عرفتش انتوما واش في نفس الحالة ديالي ديال الضغط ولا غير أنا بوحدني باش نقول ليكم.

### السيد الرئيس:

الله يرحمنا بالثناء إن شاء الله.

### السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة:

آش قلتي السيد الرئيس.

### السيد الرئيس :

قلت لك الله يرحمنا.





كنت كنتشتغل أنا وياه كنستاشر أنا وياه في كل شي، قال اللي أشنو السي عبد الإلاه، قلت لو كيطلبوا أسبوع قال اللي اعطيهم أسبوع، فهذاك الأسبوع قضى الله ما قضى مات السي عبد الله بما الله يرحمه، توقفت القضية جاو عندي الإخوان ديال النقابات قالوا لي السي عبد الإلاه نعاود نرجعوا للحوار، عاود رجعنا للحوار، وبقينا كنتحاوروا نتحاورو في الأخير أش غادي نديرو؟ قلنا فعوض ما نبقاو بوحدنا ما دام ما تفاهمناش مع الإخوان ديال النقابات نصيفطوا هاد الشي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي اللي هم ممثلين فيه، صيفطنا بقاو الإخوان كيتشاورو تمايا، وصيفطوا لنا واحد الصيغة مخالفة للصيغة اللي كانت عند الحكومة، وكانت ديك الصيغة بقاو كياخذوا فيها التعديلات، التعديلات، التعديلات إرضاء للنقابات، فالأخير النقابات ما قدراتش تصوت مع المشروع وما قدراتش تصوت ضده، امتنعت عن التصويت، ياك ألسي يتيم ما عدا نقابة واحدة، امتنعت عن التصويت وصيفطو لنا هداك...، كنتقولوا لي الحوار، الحوار ماشي أنا أنا صيفطتو للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغض النظر على المجلس الأعلى للحسابات اللي فعلا الرئيس ديالو كيوأخذ عليا تيقول اللي السي عبد الإلاه تعطلتي في هذا...، وأما التليين ديال هاد الإصلاح راه لينناه قدر المستطاع، من خمس سنين رديناه لثلاث سنين، كنا غادي نبدأو في 2016 أخرناه حتى 2017، كنا غادي نبدأو بأربع ديال النقط مرة واحدة على المواطنين أربع نقط مرة واحدة على الموظف وأربع نقط على الدولة درنا كل عام نقطة، وكنتقولوا لي عمل بالتدريج، خصكم تعرفوا بأن الإصلاح ديال التقاعد فحال شي واحد خصو يوصل للسطح ميممكلكش تعطيه واحد السلوم اللي يبق لو فيه 2 مترو، أنت اعطيتيني السلوم واتفتقي معايا على الإصلاح واعطيتيني سلوم وقلت لي واطلع، ولكن ملي كنوصل كنعيا نشعبق والو، إيلا عندك شي بديل جيبوا لي فين نطلع للسطح ونوقف ونغوت

أموال اليتامى والمتقاعدين هم ناس كبار في وضعية ديال العجز بالنسبة للبعض منهم، ما خصكش تعرضهم للخطر، إيلا كان عندك واحد 10 د البرطمات مكرين بواحد القدر وأنت كتصرف على دراري بداك المردودية ديال البرطمات. واحد الشوية المداخيل ديال ديك البرطمات كينقصو والمصاريف ديال دوك الدراري كيكبرو آش تدير؟ واش تبيع دوك البرطمات وتوكلهم للدراري ولا تنقص لهم واحد شي شوية من المصروف اللي كتصرف عليهم باش ملي يزيدوا يكبروا يلقاو إما يتكاد مع الكبر ديالهم إما يلقاو عاود ثاني واحد الثروة باش يعيشوا، هذا هو الاختيار اللي كان عندي. إما الناكل داك الرصيد اللي كلينا منو كنهضر معاكم، الإخوان اللي كتطلبوا مني نزيد نتشاور راه 4 سنين هادي وأنا كنتشاور. إما الناكل هداك الرصيد كلينا منو مليار ديال الدرهم. أنا نقول لكم واحد القضية بقی فيا الحال اللي حتى واحد ما ناض غوث علي فهاد المنصة وقال اللي السي عبد الإلاه علاش تعطلتي؟ كان خص السي أبو زيد اللي هو فارس ديال الكلمة ينوض هنا يغوث علي، يخرج في عينيه يقول اللي السي عبد الإلاه علاش تعطلتي؟ كان عليك هاد الإصلاح تصوبو نهار اللي جيتي، عام عامين maximum وتكون درتيه، مادرناهش ببقينا كتحاولو، نقول لكم واحد القضية، واحد المرة ما وقف داك الإصلاح ماعدا الموت ديال السي عبد الله باها الله يرحمه، كنا جالسين مع النقابات نهار الثلاثاء ووصلنا لعدم التفاهم، أنا شخصيا هادوك النقابات عندي معاهم أحسن العلاقات، وكنتعاطف معاهم وهاد الشي كتعرفوه كنتقولوا وكنعنوا، ولا أخفيكم أن علاقتي معهم حتى علاقتهم معايا مزيانة الحمد لله، ولكن فهاد القضية هذي ما وصلناش للتفاهم وهم الله يكون لهم فالعون هم غيتواجهوا مع الموظفين غيقولوا لهم علاش خليتو التقاعد ينقص. وصلنا لسميتو...، قلت لهم غدا ولا بعد غد غادي ندفع الإصلاح، طلبوا لي أسبوع، السي باها قدامي الله يرحمو كتعرفوا كيفاش



1800 CNSS درهم، شوف كيفاش غادي تدير ديك الساعة باش تقارب بيناهم باش تعمل قطبين، كيفاش غادي تدير وشكون هذا اللي غيقبل لك باش تنقصو لو هاد الشي كامل؟ في الوقت ملي غتجي تشوف غتلقى بلي داك الإنسان اللي غيكمل 63 سنة مغيتنقص لوش على داك الشي اللي غيخرج به دابا في 60 سنة، ولكن لا بغى يخرج تقاعد نسبي ب 60 سنة ديك الساعات غادي ينقص لو واحد الشوية هذا صحيح، ولكن ماشي بزاف أنا باقي كندكر الحسابات ميزان حوالي داك اللي كان غادي يأخذ 9 آلاف درهم في الخروج غادي ياخذ 8600 درهم، ولكن، ولكن غادي تبقى صناديق التقاعد مضمونة الإخوان الكرام، وراه شرح لكم شرح لكم شوية السي أبو زيد قال لكم شحال هذه كانوا 12 واحد كيخدموا على واحد دابا 3 كيخدموا على 1، ما بقاش الظروف هي هديك، لأنه كان العدد ديال التوظيف كان كبير واللي كيخرج بالتقاعد قليل، اليوم التوظيف اللي كيدخل قليل والعدد اللي كيخرج كبير في كل سنة.

الإخوان تكلموا على سوء التدبير ديال الاحتياطات ديال صندوق التقاعد يتم في إطار ضوابط قانونية ماكينش القضية ديال سوء التدبير في إطار ضوابط قانونية تحدد مجالات الاستثمار بصفة حصرية، في إطار قرار لوزير الاقتصاد والمالية يضع الحدود الدنيا والقصى الواجب احترامها، مع التحكم في الأخطار عن طريق تحديد المعايير لتنويع الاستثمارات، لأنه خصكم ما تنساوش واحد القضية ملي تتقولوا بغيتيوا استثمارات تكون المدودية دياها أكبر كتقولوا بغيتيوا استثمارات الخطر اللي فيها أكبر، وما تنساوش بلي هذه راها الأموال ديال المتقاعدين، خصها في الحقيقة تستثمر في مجال اللي مافيهش الخطر، ما يكونش فيه الخطر أو لا يكون واحد LE RISQUE محدود جدا، في إطار نظام حكاما أعطى مجلس إدارة الصندوق عن طريق لجنة تخصيص الأصول مسؤولة

ونقول نجحت في الإصلاح، أنا قابلو منكم أي واحد، هذا الإصلاح الإخوان أنا لقيتو هو اللي لقيت، اسمحو لي معديش الذكاء الكافي باش ندير إصلاح آخر هو اللي دار BIT المكتب الدولي للشغل وهو اللي دار المكتب ديال Actuariat وهو اللي دار المجلس الأعلى للحسابات، وهو اللي دار المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو اللي وجدوه الناس ديال الصندوق المغربي للتقاعد، نفس الإصلاح، إنما إذا بغيتو تقولوا كلطفوه ولكن كلطفوه في حدود ما يبقى ذلك يعني مجديا ويبقى نافع، وإلا راه حنا مغنديروش الإصلاح أ الإخوان ديال التقاعد.

كاين بعض الإخوان كينوضو كي طرحوا راه كاين بزاف ديال الأمور اللي يمكن لنا نقولوها، ولكن دابا نحن أمام إشكاليات مالية اللي ما فيهاش اختيار، وتنقول لكم بأنه إيلا ما عملناش هاد الإصلاح من هنا، مللي ما يقاش عندنا الكافي ديال سنتين القانون غيلزنا نمروا من 20% دابا ل 50% غيلزنا بقوة القانون، بمعنى آخر غنمشيو la catastrophe اللهم نمشيو في هاد الطريقة هذه اللي هي تدريجية واللي هي فيها واحد يعني واحد النقص، صحيح، أنا ماشي من هدوك اسمحو لي كاين شي وحدين كيجيو كيجيو شي الزيادة مثلا في شي مادة، أول باش تبيدوا تبيدوا بالمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن، أنا خويا معديش هاد الذكاء كامل، نجح نقول الناس راه باغي نزيد عليكم وأول مانبدا لهم نقول لهم المحافظة لا، أنا نتكلم على المواطنين بصراحة، أنا بغيت ننقد الصندوق المغربي للتقاعد، وسولاتي الأستاذة أبو زيد، قالت ليا علاش مديرتش الإصلاح مرة واحدة؟ دابا شوف غير واحد الإصلاح ديال واحد الصندوق، وشوف الأستاذة اشحال حنا واحلين، كون جبتهم ليكم بثلاثة قولي لي كيفاش غادي نديروا؟ خصوصا أنه المعدل ديال التقاعد في هذا 6000 درهم، المعدل ديال التقاعد في RCAR 4000 درهم، المعدل ديال التقاعد



على مدى خمس سنوات 41 مليار ديار الدرهم 8 مليار ديار الدرهم كل سنة تقريبا، اللي الدولة غاتحملها غاتحملها الدولة في عهد هاد الحكومة وغاتحملها في عهد الحكومة اللي هي ماجية باش يكون هاد الإصلاح هذا يعني ممكن.

اسمحو لي إيلا تكون شي حاجة شي نقطة اللي تطرحات ما جاوبتش عليها. إيه واحد السيدة قامت كتكلم على البنك الدولي كنقلب عليها فين هي... واخا باللاتي الله يخليك أمدام انتي امرأة معقولة، افتراضي البنك الدولي قال لي شي حاجة معقولة غير حيث قال لي البنك الدولي ما نديروش، وسيدي والله عمري ما حضرت أنا والبنك الدولي على التقاعد. أبدا ملي جيت جا عندي السي نزار بركة وجاب لي الموظفين ديار الصندوق المغربي للتقاعد وجلسوا معايا وعطاوني صورة واضحة راه شفتي هاد الشئ ملي جيت راه كنت عارفو كاع بالتفاصيل راه دابا حافظوا، التفاصيل ديالو حافظها. جا لعندي الله يخليك أمدام، الله يخليك البنك الدولي واش حنا كنقلوا نتسلفو من البنك الدولي ومن صندوق النقد الدولي ومن المانحين في العالم، وملي نجيو هنا نبدأو نعتابروها تهمة، هادك أمدام راه فحال البنك اللي انتي عندك معاه معاملة، راه إيلا ما بغيتيشهش حتى هو ما عندو حتى مشكل غادي يهز الشكارة ديالو ويزيد مع الطريق. هو كيقولك أنا إيلا احتاجتيني نقرضك ها هي الشروط ديالي. صندوق النقد الدولي كيحي كيقول لك الميزانية ديالك حيث هو متخصص في الميزانيات ديال الدول، الميزانية ديالك نهار..، علاش تدخل فينا الصندوق الدولي، تدخل فينا لأن مشينا كنقولوا ليه سلفنا اعطينا إمكانية نتسلفوا 6.2 ديار المليار ديار الدولار، لأن كان البترول ب 110 ديار الدولار للبرميل وحنا كنخلصو خفنا إيلا واحد النهار ما نلقاوش باش نخلصوا، قال لنا إلى بغيتيو هاد الشئ أجيوش نشوف الميزانية ديالكم كيف دايرة. بحال دابا إلى مشيتي عند البنك ماشي غادي يسلفك انتي فحال اللي غيسلفني أنا فحال اللي

وضع الاستراتيجية العامة للاستثمار والسهر على تتبع وتقييم نتائج تدبير المحفظة المالية وملاءمة سياسة الاستثمار مع الحاجيات المالية الضرورية لصرف المعاشات، التوظيفات المالية تأخذ بعين الاعتبار معايير السيولة والأمان والمردودية، يعمل الصندوق المغربي للتقاعد منذ سنة 2009 على التصديق سنويا على المردودية الشاملة برسم التدبير المالي لأرصده الاحتمالية والمردودية المحققة لكل صنف من الأصول، وعبر هذه العملية تتم المصادقة على مدى احترام مسطرة التدبير المالي للمخاطر والمقتضيات القانونية ذات الصلة، اللي كان عنده شي دراسة كيين فيها بلي كاين شي جهة اللي قصرات في حسن التدبير ديال هاد الأموال ديال هاد الصندوق يجيها لنا، احنا ندفعو الملفات للقضاء، الناس كيتكلموا في الحقيقة على الأجور ديال بعض الموظفين تمة، والأجور اللي كاينة ديال بعض الموظفين تمة هي شبيهة تماما بالأجور ديال المؤسسات الشبيهة، ما كاينش، وهي شيء لا يمثل (négligeable) كما يقول (الفرنسيون)، نسبة ما عندها حتى شي أهمية، أما الدولة هل أدت ذمتها هذا الحمد لله ما وقعش فيه خلاف اليوم كلشي كيعرف بللي في عهد السي ادريس جطو الدولة خلصات 11.5 مليار ديار الدرهم للصناديق ديال التقاعد ووقع هاد الشئ في إطار الاتفاق ووقعت عليه النقابات، غاتقولوا لي واش أدت الدولة كافة الحقوق ديالها ولا ما أداتش؟ الناس اللي كانوا كيمثلوا ديك الساعات الموظفين وقعوا مع السي ادريس جطو وداروا اتفاقية تفيد أنها أدت الذي عليها، إذن المشكل بالنسبة لهاد الأمر انتهى، أرا لنا الإخوان مللي كينوض شي أخ كيقول لك أودي واش الموظف بوحده غايتحمل؟ لا، قلت لكم في التدخل ديالي 41 مليار ديار الدرهم في خمس سنوات، كان السيد وزير المالية حتى هو كيردد هاد الكلام، تيقول لهم أنا في صالحني ما نديرش الإصلاح ديال التقاعد غادي يوفر 6 مليار ديار الدرهم في الميزانية وغادي ناخذها من الرصيد، أما دابا



ولهذا الأخت اللي تكلمات معايا على الأزمة، أنا كنتقدر أن كاين الأخطار الأخت حسناء، ولايني غنقول لك واحد القضية، أنا منين كنتكون، منين تيكون شي واحد تيطالبني بشي حاجة حق ما يحتاج كاع يخرج للشارع بالآلاف غير واحد كافي، شتي هاد الإخوان ديال النقابات سوليهم، كنتقول لهم منين تكون عندكم شي حاجة معقولة ما تجيوش عندي غير ضربو ليا التلفون، عرفتي شحال من مطلب من المطالب ديالهم اللي لقيتها ناعسة هادي سنوات واستجبت لها، لا 3240 يوم، لا الصندوق ديال التعويض عن فقدان الشغل، كنتقول لهم غير بالتلفون قولوها ليا، ولكن منين يكون إنسان ما عندوش الحق وجبدي ليا الإخوان ديال المرسومين، اسمحي ليا الأخت الكريمة، هادوك دخلو دوزو داك CONCOURS وهادوك المرسومين كاينين، لو كان كانوا ما كاينينش درتهم لهم من بعد واخا، كاين وعارفينهم، وأنا راني ماشي ما متاعطفش معهم متعاطف معهم، وراني كنتحاول ندرق عليهم ما أمكن، ولكن خاصهم يرجعو يقرأوا لأنه غادي يضيعو العام وغادي يضيعو الوظيف ديالهم.

وأما الإخوان الأطباء الداخليين والخارجيين البارح راه دخل واحد العدد ما عرفتش واش لوخرين دخلوا اليوم أو ما دخلوش، حنا كنتظرو، هذا هو الصواب، أنا ما نتخافش من الشارع إيلا ما كنتش أنا داير شي خطأ، واخا تكون نتائج سلبية، إيلا كنت داير خطأ غير واحد رجل أو امرأة يقول ليا راك داير خطأ ألسي عبد الإله تراجع نتراجع، علاش أنا مادام أبو زيد بغيتيني نتواجه مع الناس؟ لا مع الأطباء، ولا مع الطلبة ديال التعليم، ولا مع حتى الأطباء ولا مع النقابات مالي أنا؟ يعني غير غاوي مشاكل يعني؟ غير معقول، القضية ديال الناس اللي غادي يدرتهم السن وهما في واحد المهن صعبة، أنا عارف ومتفق معكم، الله يكون في العون ديال المعلم اللي غيبقى في القسم حتى ل 65 سنة، 63 ولا 65 الله يكون في العون

غادي يسلف أي واحد، غادي ياخذ بعين الاعتبار الأجرة ديالك والمصاريف ديالك إلخ. نفس الشيء، البنك الدولي ما عمرو تكلم معايا أنا في التقاعد، هاد التقاعد مشكل مغربي، وقع بسبب قرارات درناها نهار اللي كانت الوفرة ما انتبهناش بلي راه جاي المشكل، ولكنه هذا علمي يقع في العالم كله، وإلا هاد 60 سنة واش حنا عندنا فالثقافة ديالنا 60 سنة، حنا كنا كنعرفوا نبقاو خدامين حتى كييعا بنادم ولا كيموت هاد الشيء اللي كان. ولكن 60 سنة جابوها لنا الأوروبيين. وراه الأوروبيين دابا ما بقاوش ألاف 60 سنة، راه دابا في ألمانيا 67 سنة، في البرتغال وفي إيطاليا 66 سنة، فرنسا ما عرف شحال وصلوا. واحد القضية كتقال وكتكرر بزاف كتقولوا لي الإخوان المواطنون دايم أنت كتحكر عليهم في الإصلاحات والله إيلا حشومة عليكم، علاش غنحكر على المواطنين؟ أش داروا لي المواطنين علا شكون اللي صوت علي باش وليت رئيس حكومة؟ واش واحد الإنسان مدار معاك إلا الخير انت تعاقبوا؟ ولكن اسمحوا لي أنا المصلحة ديال المواطنين كتبان لي في الحاجة اللي فيها مصلحة، ماشي في الحاجة اللي غتعبهم. المواطنين بالنسبة ليا أنا مستأمن من بعد الله سبحانه وتعالى ثم بعد جلالة الملك ومعاكم انتم ومع الحكومة على مصلحتهم، خصنا الإخوان تكون عندنا الشجاعة والجرأة نقولوا لهم؛ يا معشر المواطنين هادي لصالحكم وعجباتكم، مزيان. فحال النهار اللي زدنا للمواطنين، الموظفين اللي عندهم 100 درهم و200 درهم فالتقاعد رديناها ب 1000 درهم. اتفاق CIMR ديال 26 ابريل اللي ما كنتش حاضر فيه، ومن بعد ف RCAR هداك بطلب منا حنا وبالمساعدة ديال السبي نزار بركة الله يجازيه بالخير. وهادي راه ماشي، ما غتعبكموش، ولكن راها فصالحكم، فحال الإنسان مع اولادو، واش دابا الأولاد دايما كتدير لهم خاطرهم؟ السياسة هي هادي المشكلة أننا حنا في السياسة كنبغيو دايما نديرو غير الخاطر، ما يمكنش،



والناس كيلقاو فيه الراحة دياهم كل شي غيلقى الراحة ديالو، لأنه الإصلاح ما غايكونش، ولكن حتى نوقفو قدام الحيط، لا ما يمكنش، الإصلاح غادي نجيوه للمواطنين، للموظفين، غانجيوه للبرلمان، وبحال اللي بغيت تقول يعني عضيت في اللحم الحي وشديت في الكبد دياي وجيت غاتدوزوا حتى انتما من الامتحان ملي غانجيوه لكم هنا، كنتمى ما تعطلوهش، كنتمى تدوزوه راكم غاتدرسوه يمكن تدخلوا فيه تعديلات ربما ماشي بعيد، ولكن حاولوا على القضية باش تبقى نافعة ومفيدة وتنقد النظام، راكم تديروا واحد الحاجة فيها الخير ديال الوطن، فيها الخير ديال المواطنين، فيها الخير ديال الموظفين، وتنقول لكم هاد الإصلاح ماشي كافي، ما زال إصلاح آخر كينتظر الحكومة المقبلة، باش لأنه هذا مهدد في La CNSS 2022 مهدة في 2036، وفي الدولة لا بد تضرب الحساب لها 2036 واخا الله اللي عالم واش غاتكون هنا ولا راک مشيتي عند الله، لا بد تضرب الحساب، الدولة والسياسة هي هذه ما كيجيش الإنسان أ الإخوان للسياسة ويدخل نقي وما فيه حتى جرح وحتى حاجة ويخرج نقي ويعاود يرجع بنفس السعادة، الله، بنادم اليوم إيلا دخل يلعب غير ماتش راه كيخرج عامر بالغيس، اللي كيدخل للتسيير كيغاني، كياكل الضربات بعض المرات كيفقد الشعبية ديالو، أنا بعدا واحد القضية راه كنفيق مع الليل قبل الفجر وكندخل لداك الفايسبوك كل مرة تنلقى راسي في شكل، مرة مخرجيني متابعيني التماسيح، مرة دايرين، كل مرة في شكل، هزؤوا مني العالم، هاد الشي في 24 ساعة، كل 24 ساعة 2 ديال مرات، ولكن كنتعتقد أن الناس فيهم الإنصاف في العموم، أنا تنطلب منكم راه سبق لي طلبتها منكم كبرلمان، كنتطلب منكم تديروا هذه لحظة ديال الإجماع الوطني، الإخوان النقابات كتحلف لكم بالله بللي مقتنعين بالإصلاح، هم صعيب عليهم، واش هاد الإصلاح ديانا حتى هم كيقولوا هداك الإصلاح الآخر، إما الإصلاح اللي فيه

ديالو، ولكن راه نقول لك واحد القضية ما كاينش شي إجراء اللي ما عاجبنيش في هاد الإصلاح أنا رئيس الحكومة أكثر من هذا، أنا كون جبرت ما نجيش عليكم وكون نقصت السن ديال التقاعد، باش بنادم ما ييقاش عمرو كامل وهو في الإدارة، نعوذ بالله، وكون يمشي في أرض الله الواسعة ويقلب على ما يدير ويتحرك، ولكن راه ما كاينش اختيار، طيب، غادي يكون من الممكن هاد الناس يطلبوا التقاعد النسبي غيمشيو بأقل واحد الشويا، راه غادي تكون واحد ملي غادي نخطو هاد الشي إن شاء الله الرحمن الرحيم ملي غادي يدوز في الحكومة، راه غادي يكون واحد la simulation باش أي واحد بغا يعرف بالضبط شحال غادي ياخذ إيلا خرج غادي يعرف، وكونوا متأكدين أن هداك الشي محدود، مؤلم نعم، ولكنه محدود جدا، أنا أعطيتكم قبالة المثال باقي كندكرو ملي كانت 65 سنة أنه الإنسان اللي غيخرج دابا ب 60 عام في النظام الجديد إيلا كان كيقبض 9000 درهم غيقبض 8400 درهم غتجيه 600 درهم صحيح ناقصة 600 درهم، ثم ما تنساوش الإخوان ما تنساوش أنه ما بقاوش الناس كيدخلو الوظيف صغار، أنا ما كرهتش هنايا شي واحد من الإخوان اللي في السن دياي يقول لنا فاش توظف، كان بزاف هنا ديال الناس توظفو في 18 عام 19 ها هي واحدة منهم و19 و20، اليوم راه 26 27 28 30 عام عادي، 35 عام هذا إيلا توظف.

دابا الإخوان أنا غنقول لكم، احنا المشروع وجدناه واشتغلنا عليه، راه بحال اللي قال لكم السي أبو زيد، راه بحال إيلا تتجرع الدواء مر، ما غانجيش ونكذب على المواطنين نقول لهم أنا راه جايب لكم واحد الدواء غادي يعالج لكم هاد النظام ديال التقاعد ديالكم وحلو وبنين، ماشي صحيح، ماشي صحيح، هو علاج هكذا والسلام، وأنا وجدت نفسي مضطر إليه، ولكن لقيت أنه ليس من الشرف حفاظا على مكاسب انتخابية محتملة أنني ندور الكلام، راه الكلام سهل في التدوار،



النائب السيد سعيد ضرور:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد أصبح تدبير، السيد الرئيس التوقيت من فضلك .

السيد الرئيس :

نعم، أنت اللي واقف أنت اللي بديتي وواقف علاش واقف؟ لا تكلم راه الوقت... ملزمين بالتوقيت خصنا 4 نطلقو الكاميرو باش تمشي للغرفة الثانية، تفضل السيد النائب .

النائب السيد سعيد الضرور :

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد أصبح تدبير السياسة المائية يشكل معضلة حقيقية في غياب استراتيجية محددة وواضحة، وانعكس ذلك سلبا على الأمن المائي الذي لا تخفى مخاطره على الإنسان والأرض على حد سواء، فما هي التدابير المتخذة لضمان الأمن المائي؟ وهل لدى الحكومة استراتيجية واضحة المعالم لمواجهة مخاطر الاختلال بين الطلب المتزايد عن الماء والعرض الذي يزداد تعقيدا وكلفة؟ شكرا .

السيد الرئيس :

الكلمة للسيد الرئيس

السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة:

ترتكز سياسة الحكومة حاليا في مجال الأمن المائي على الاستراتيجية الوطنية للماء لسنة 2009، وقد تم في إطار التخطيط البعيد المدى إعداد مشروع المخطط الوطني للماء في أفق 2030، وترتكز التدابير المتخذة على ثلاث محاور:

الأولى: التحكم في الطلب على الماء وتثمينه، منها هداك SYSTEM ديال السقي عوض الانجدايي الموضوعي، عوض هداك ديال السقاية ال *goûte à goûte* ؛  
- محاربة الهدر من خلال تحسين مردودية الشبكة ديال النقل؛

الأمانى إما الإصلاح اللي ما يعطيش نتيجة، حتى شي واحد ما جاب لي شي بديل، إيلا جاب لي شي واحد شي بديل وما طبقتوش، نقدم استقالتي، بديل حقيقي اللي يعطي نتيجة وشنو غانخسر أنا باش نطبقو؟ غادي تكون هذه لحظة ديال الإجماع الوطني باش يعرفوا المواطنين أن في المواضيع الكبيرة اللي كتمس المصلحة ديال المواطنين السياسيين دياهم كلهم جادين، وكلهم يقولوا نعم، وكلهم تيحاولوا يدافعوا على المواطن ولكن يمشيو في الاتجاه ديال المصلحة الحقيقية ديالو، ماشي فقط الأمور اللي كيحافظوا بها على المرتبة دياهم وعلى المكانة السياسية دياهم، راه في جميع الأحوال راه المكانة السياسية راه ماشي مضمونة، راه هاد الكراسي لا بد سنغادرها، الكراسي ديال الحكومة لا بد سنغادرها، ولكن غدا مللي غاتكون دايز في الشارع المغاربة غادي يشوفوك وغادي يجيو يسلموا عليك، وغايقول لك الله يجازيك بالخير، كنت قاسح معنا ولكن درتي فينا خير اليوم باش عندنا التقاعد، ولا درتي فينا خير اليوم باش الميزانية ديالنا الحمد لله ولات تعطى نموذج للميزانيات في العالم أو شي حاجة بحال هكذا اللي داروا الناس بحال لي قالت الأخت الحزب اللي ساهم باش المغرب يخرج من السكتة القلبية ما عندنا ما نقولوا، احنا ما تنتكروش اللي سبقونا ما تنتكروش اللي داروا الخير بالعكس، احنا كتبتناوهم وتنتبناو العمل اللي داروا وتنعزوا به كمغاربة، هاد الشى اللي راه احنا في الحاجة له، أما المزايدات الإخوان ما عندها فين توصلنا، وكيف قلت لكم خصني سلوم باش يوصلني للسطح، أما إيلا غايخليني كنتشعبق ما بغيثوش الله يعاونكم .

السيد الرئيس :

شكرا السيد الرئيس، وننتقل الآن إلى الجزء الثاني والمتعلق بباقي الأسئلة ونستهلها بسؤال حول الأمن المائي، تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، الكلمة للفريق، السيد النائب تفضل السيد النائب.



ومواجهة مخاطر الاختلالات المؤثرة سلبا على مواردنا المائية، انطلاقا من دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره حول إدماج التغيرات المناخية في السياسة العمومية، إلى اتخاذ التدابير اللازمة لترشيد الحكامة المؤسسية في مجال السياسة المناخية ومكافحة آثار الاضطرابات المناخية وتعزيز المنظومة العلمية، في مجال البحث والتنمية المستدامة والطاقة والاقتصاديات النظيفة، علينا أن نعترف بكارثة تلوث المياه بشواطئنا البحرية والأودية ومختلف منابع المياه، كما هو الشأن بالنسبة لضفتي واد سبو التي تعاني الساكنة المجاورة من تلوث مياه الواد، علينا أن ندق ناقوس الخطر بخصوص الوضعية المائية الصعبة التي تعرفها منطقة سوس ماسة، بالنظر لتراجع الفرشة المائية والتأخير الحاصل في إنجاز محطتي تحلية مياه البحر ومعاناة ساكنة المناطق الجبلية مع أزمة الماء الشروب، ولهذا يقترح الفريق الاستقلالي على تنظيم مناظرة وطنية حول التأمين المائي بمناسبة احتضان بلادنا لكوب 22 السنة المقبلة، وشكرا .

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للتعقيب .

#### السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة :

في الحقيقة ما عندي ما نقول على الكلام دياله كله تقريبا احنا وياه متافقين بقات غير واحد القضية، دائما نقولها للسادة الوزراء تيتكلموا معايا على الجفاف، تيقول لك هاد السنة اللي جا عندنا فيها الماء والمطر استثنائية، نقول لهم أودي شكون اللي قال لكم استثنائية؟ علاش ما نطلبوش الله ونقولوا يا رب هاد العام يكون هكذا والعام اللي من بعد منه بحاله ولا أحسن منه والعام واش ياك الله واطلبوا من الله، خصنا نكونوا واضحين، احنا كنا منو باللي المطر تينزله الله وهداك الإشكاليات اللي كاتدور حوله كنظريات هي نظريات فقط مرة تكون صحيحة ومرة لا تكون صحيحة، في الكلام اللي قال السيد تكلمنا على الأخ النائب البرلماني، تكلمنا على السدود، تكلمنا على

المحور الثاني: وهو تدبير وتنمية العرض، رفع سعة السدود من 17.6 مليار متر مكعب ل 25 مليار متر مكعب في 2030، عوض 12 سد بفضل السدود الكبرى الجاري إنجازها 12 سدا والمبرجة 38 سدا؛

-تحلية مياه البحر من خلال تحلية 285 مليون متر مكعب؛  
-إعادة استعمال المياه العادمة بعد تنقيتها 325 مليون متر مكعب؛

-تحويل 800 مليون متر مكعب في السنة من أحواض اللاو واللوكوس وسبو نحو أحواض أبي رقرق وأم الربيع وتانسيفت، لأن كتعرفوا هاد راه ديالكم هو اللي قال لي هاد الشي؛

-تأهيل الإطار التشريعي، حيث أعدت الحكومة مشروع القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء يتضمن مقتضيات جديدة تم خاصة تحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه العادمة والمعالجة ومياه الأمطار.. والسلام.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لسيد النائب تعقيب .

#### النائب السيد سعيد الضرور :

#### شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم،

جميع التقارير الوطنية والدولية تؤكد أن المغرب مقبل على أزمة حادة في المياه في أفق 2025، وبلادنا مقبلة على تنظيم كوب 22 خلال السنة المقبلة، وهذا يعني أن الحكومة مطالبة بمواجهة هذه الوضعية التي قد يأخذ معها الجفاف طابعا هيكليا، سواء على مستوى الماء الشروب الذي ينبغي توفيره وتعميمه باعتباره حقا دستوريا، أو على مستوى مياه السقي لحماية القطاع الفلاحي من أزمة حقيقية وكذا قطاع الماشية، علينا أن نعترف بأن هناك تراجعاً في ما يخص السياسة المائية المتبعة بما فيها سياسة السدود التي لا زلنا نجني ثمارها، علينا أن نعترف بأن الترسانة القانونية المتعلقة بتدبير سياسة الماء أصبحت متجاوزة ولا تستجيب لمتطلبات ترشيد المياه في مختلف المجالات،



رصد إمكانيات هامة من خلال الرفع التدريجي للضرائب المرصودة للجهات كما يلي:

تخصيص 2% من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، مقابل 1% في أفق بلوغ 5%، وكذا 20% من الضريبة على عقود التأمين مقابل 13% للجهات؛

تخصيص 2 مليار درهم كاعتمادات إضافية من الميزانية العامة للدولة، أي ما مجموعه 4 ملايين درهم وذلك في أفق بلوغ 10 ملايين درهم سنة 2021، غنبدادو هاد العام إن شاء الله ب 4 د الملاير ديال الدرهم، في 2021 غتوللي 10 د الملاير ديال الدرهم اللي غترصد للجهات، إضافة إلى الموارد المرصدة للجماعات الترابية والتي تناهز 24 مليون مليار درهم، دابا تيخص داك الناس اللي ترأسوا الجهات والناس اللي معهم في المكاتب يجزموا ريوسهم، باش يكونوا قادرين يصرفوا هاد الاعتمادات في أشياء نافعة لجهاتهم، وخاص الدولة تقلص من التدخل ديالها في هاد الشئ والجهات والجماعات يكونوا أكثر نشاطا، كما سيتم إطلاق برنامج محاربة الفوارق المحلية والاجتماعية في العالم القروي والمناطق الجبلية 2016 - 2022 وذلك تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية التي ستخصص بسببها 50 مليار درهم، ستوجه لتمويل حوالي 20800 مشروع تستهدف أزيد من 12 مليون مواطن يقطنون بأكثر من 24 ألف دوار، والسلام عليكم.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد الطاهر شاكر.

#### النائب السيد الطاهر شاكر:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

نشكركم على البيانات اللي اعطيتونا، ولكن باش نكون واضحين المغاربة كلهم في الاستفتاء على الدستور مشاو مع الجهوية، صادقوا على الدستور ولكن الجهوية هي المحور ديال

الشبكات، تكلمنا على الأمور كلها بقات القضية ديال التلوث وعندو فيها الحق، القضية ديال التلوث يعني الحكومة جادة في هذا الأمر، وعلى كل حال السياسة ديالنا المائية راه هي من المجالات اللي نجحنا فيها، واللي حنا كنتخادو فيها كنموذج ناجح في العالم، والإشادة بالتجربة ديال المغرب في العالم دائما، أما القضية ديال المناظرة يعني أنا لست ضدها يمكن لنا ندرسوها ما كاين حتى شي مشكل، وشكرا السيد النائب المحترم.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، ننتقل الآن إلى السؤال الثاني حول التدابير المتخذة لتقليص الفوارق بين الجهات، تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة السي الطاهر شاكر.

#### النائب السيد طاهر شاكر:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

فريق الأصالة والمعاصرة يسائلكم السيد رئيس الحكومة عن الإجراءات المتخذة لضمان ببطبيعة الحال التدبير المحلي والمعلن للمنظومة الجهوية التي صادق عليها البرلمان، شكرا.

#### السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد رئيس الحكومة .

#### السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة:

هي غير باش تكون الأمور واضحة هاد الشئ هذا مرتبط بالميزانية، الميزانية خاص يكون فيها العدل، واحد الجهة ما عندهاش الفرص اللي كاينة عند الجهات الأخرى خاصك تهلى فيها باش تنهض، والبرامج راه ديك الساعات ما كاينش مشكل، ولهذا على مستوى الاعتمادات حرصت الحكومة على





الفلاحا اللي واعدناهم بالدعم، الدعم العجل كبر والدعم ماجاش القرض الفلاحي تيقول معنديش الفلوس، وزير المالية ما فوضش لي الفلوس وتيظلوا بالآلاف تينتظروا أمام صناديق القرض الفلاحي لأن الدعم مجاهمش إلى آخره، هادي أمور لأنه خاصنا مللي نقولوا شي كلام منين نديروا شي سياسة وانا معاك في المعقول، ولكن خاصها تنفذ، ماشي تبقى موالين الرباط شادينها، وراه إيلا موالين الرباط مافوضوش الجهات ما فوضوش مداروش الثقة في الجهات وفي الأجهزة اللي انتخبها الشعب كيف انتخب الحكومة بطبيعة الحال راه غادي نبقاو حاصلين والتنمية تبقى معطلة، وبالتالي غادي نعيشوا في المشاكل اللي يعرفها البلاد، إيلا بغيتوا تحلوا المشاكل ديال البلاد اعطيو الجهات، اعطيو المنتخب، ثقوا في المنتخب وحاسبوه ودخلوه للحبس إن اقتضى الحال، ولكن في هاد الحالة هادي كلشي في الرباط ولا حاجة في الجهة ولا حاجة في الجماعة ولا حاجة في المجلس الإقليمي، راه غتبقى مؤسسات فارغة بدون وسائل بطبيعة الحال وفاقد الشيء لا يعطيه، شكرا.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

#### السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة:

السي الطاهر هاد التدخل ديالك أنا غنصم عليه بعشرة صبعين، لا بلا ما نطولوا، لا، لا ماكين حتى مشكل، أنا غنقول لك واحد القضية :

الأولى: القضية ديال المراسيم وديال الحكومة، واش غنقول لك فين هي الحكومة بعدا؟ ها انتما سمعتيوا أسيدي، فين الضريس فين وزير الداخلية؟ خاصو يكون هنا وزير الداخلية واقبلا عرف هاد التدخل ديالك وهو يخرج، لا بصدق زعما هاد البطء اللي كتكلم عليه كايين، وهو ماشي ساهل عندو إشكاليات حقيقية مرتبطة به، والكثرة ديال المشاريع ديال القوانين والمراسيم والتدقيق لأن كتعرف بلي الإشكال القانوني هو إشكال كبير

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، خاصة في العالم القروي؛

2- جبتو لنا القوانين التنظيمية صادق عليها البرلمان؛

3 - باقي القوانين المراسيم ما تدارتش النصوص التطبيقية ما زال ما تدارتشاي، وهادي السيد رئيس الحكومة نقولها لكم بكل أخوة، راه الحكومة ما تبغيش تصاوب المراسيم، راه واحد العدد ديال النصوص صادق عليها البرلمان ومن خلالهم الشعب المغربي تيتسناها وما زالت في الرفوف، راه ما يمكنش لنا نتكلموا على جهوية ناجحة، جهوية متقدمة، جهوية مفعلة إيلا ما كانش النصوص التطبيقية، وهل يمكن أن ندبر الشأن الجهوي بدون وسائل مادية، بدون وسائل بشرية، بدون لوجيستيك، بدون دراسات؟ لأن هاد الشيء كل شي مرتبط بالنصوص التطبيقية اللي ما زالت معطلة، ولهذا نقول لكم هاد الكلام هذا لأننا نؤمن بأن حل المشاكل د المغرب، حل المشاكل د المغرب الأساسية هي في اللامركزية واللاتركيز، ميثاق اللاتركيز ما زال ما خرج السيد رئيس الحكومة، راه رئيس الجهة ولا رئيس الجماعة ولا رئيس المجلس الإقليمي في البوادي وفي الجبال في السهول وفي المضاب كيلقى معاه يالله ممثل السلطة المحلية، إذن السلطات الأخرى معندهاش le pouvoir ديال المحاور المسؤول وغادي يقول وغادي نسجل ونمشي نستاشر، إذن هاد التمركز، سياسة اللامركزية وفي غياب واحد الميثاق ديال اللاتركيز راه من طبيعة الحال ميمكنش يؤدي إلى تفعيل اللامركزية الحقيقية والتنمية الحقيقية وإلى المجانسة، هذا من جهة، من جهة أخرى الميزانيات اللي معطية للجهات السيد الرئيس، دابا مللي تدارت الجهوية المتقدمة والكل متافق عليها خاص المركز يبقى يسير يدبر يوجه إلى آخره، ولكن يفوض الفلوس للجهات باش تكون التنمية، يفوض يعطيهم ويحاسبهم ويدخل اللي يتصرف تصرف ماشي هو هداك للحبس، ولكن بقاو شادين كلشي هل يعقل السيد رئيس الحكومة أنا نقولها لكم بكل أخوة، الآن



الأوضاع دياهم حتى هما لأنه ما يمكن لكش تجيب رئيس جهة  
وتقولوا غادي نعطيك 7000 درهم في الشهر ميمكش .

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للفريق الاشتراكي حول وضعية  
المنظومة التربوية .

النائبة السيدة رشيدة بنمسعود:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

سؤالنا في الفريق الاشتراكي يتعلق بالمنظومة التربوية الواقع  
والآفاق .

السيد الرئيس:

شكرا ، الكلمة للسيد رئيس الحكومة الواقع والآفاق .

السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة :

زعما انتي مدام بنمسعود صديقة عزيزة زعما، واش  
الواقع والآفاق في دقيقتين، شوف دخلت عليكم بالله إيلا ما  
قولوا ليا، واش متبعين معنا اشنو كايين في العالم ولا لا؟ هاد  
القضية ديال التربية والتكوين إشكالية تمم الوطن شفتوا بلي  
جلالة الملك كي عطيتها أهمية كبيرة، هي وحدة يمكن معرفتش  
مكينش شي وحدة أخرى اللي عندها مجلس استشاري خاص  
بها، وحضر رؤية استراتيجية، ديك الرؤية جلاله الملك يعني كلفني  
بها شخصيا نهار اللي تسلمات لو، والسيد الوزير عمل برنامج  
ديال الإصلاح فهمتني ولا، وراه غادي في بعض الإجراءات هاد  
الشي كله على أمل إن شاء الله الرحمن الرحيم...، ومن ناحية  
الإمكانيات حنا ممقصرينش كما لا يخفى عليكم من الوقت  
ديالكم، رآه الإمكانيات كتعطى لها المنظومة دائما، ولكن باقي  
معندناش الرضا على هاد المنظومة هذه، وشكرا.

السيد رئيس :

شكرا، الكلمة للسيدة النائبة .

النائبة السيدة رشيدة بنمسعود:

كتعرف في القانون النقطة مشكلة والفاصلة مشكلة والحرف  
مشكلة الألف مشكلة والواو مشكلة وبالعربية وبالفرنسية، هاد  
الشي متافق، ولكن مع ذلك خاصنا نزيدوا نبذلوا مجهود شوية  
أكثر، خصك تعرف أنه الناس ديال الأمانة العامة للحكومة  
نهار اللي جيت، قال ليا السيد الأمين العام للحكومة الله  
يخليك أ السي عبد الإله بغيت 15 ديال الناس اللي يعاونوني  
مقدرتش كيفاش ندير، قلت لو أ السيد الأمين العام 30 ديال  
الناس خودهم؟

المسألة الثانية اللي تكلمتو عليها ومعك فيها الحق  
100% هي القضية ديال التفويض، حنا كان عندنا نظام آخر  
كتعرفوا كي خصك ماتشري بولا في المدرسة في سيدي بوقشمير  
اللي ما زال معرفناهاش فين جات لأنه، فهمت ولا لا، قالها لي  
غير واحد المستشار، فهمت ولا لا يمكن هو نيت اللي سيكون  
قالها لي في مجلس الرباط، فهمت ولا لا، يعني كي خصك تجي  
الخبار للرباط ويسيفط للرباط إلخ، هادي العقلية الفرنسية مع  
الأسف نقولوها، حنا المغاربة العقلية ديالنا أقرب  
للأنجلوساكسونيين بصراحة، كنبغيو العملية المسائل العملية  
براكماتيك، خاصنا أولا وقبل كل شيء الثقة ضروري الدولة  
تديرها، لأنه قوة الاحتياط راه كيوصل الإنسان إلى الشلل  
وكيوصل المؤسسات للشلل، خاصك تدير الثقة ديالك في الناس  
وتعطيهم الإمكانيات وتقول لهم يشتغلوا وتراقبهم بعد ذلك،  
أسيدي ما بغينا نديو حد للحبس، حنا ما بغينا نديو حد  
للحبس الله ينجيننا وينجيك ألسي الطاهر، وليني الناس خصهم  
يعرفوا رآه بلي راه هي تابعوهم الحساب في الدنيا وتابعهم  
الحساب عند الله تعالى، والحمد لله بلادنا دولة ديمقراطية مغربية  
ماشي ديمقراطية سويسرية طبعا، وعندنا صحافة واليوم راه أي  
حاجة أي خبر كيخرج كيملاً العالم، فحنايا خصنا نكونوا  
متفاهمين، هاد التوجه ديال الثقة في المنتخبين، رؤساء المجالس  
والمكاتب دياهم واللي بالمناسبة حتى هما كينتظروا باش تعالج



## السيد رئيس الحكومة،

السؤال له راهنية ويفرض نفسه بإلحاح، وانتم سيد العارفين ما لا يدرك كله لا يترك جله، وفي الديمقراطية العريقة رؤساء الحكومة كيجابوا على أسئلة إشكالية كبيرة في ثواني. نحن السيد رئيس الحكومة نتمن توجيهات ومواقف مبادرات صاحب الجلالة، ولكن السؤال يتعلق بمبادرات الحكومة في حد ذاتها اتجاه هذا القطاع، هناك إجماع وطني أكيد، تقارير دولية ذات صلة بالموضوع تجمع وتطرح أسئلة مقلقة حول التعليم بالمغرب، ولكن اسمح لي السيد رئيس الحكومة نقول لكم بأن الموقف الحكومي بموضوعية وتقدير كبير يتميز بالانتشارية ومحدودية الإستجابة والتجاوب، البطء في اتخاذ مبادرات تفعيل المقترحات الدستورية ذات الصلة، والنموذج ديال المجلس الوطني للغات والثقافة هو نموذج أي تأخر في الحصيلة الحكومية من 13 ل 2105 نحن في الهزيع الأخير من 2015 بالله للجنة تشكلت، هناك تناقض أحيانا بخصوص الموارد البشرية، تؤكدون أن هناك خصاص كبير في هذا القطاع، وهذا الخصاص مقبل على تصاعد، ولكن قمتم في ميزانية 2016 بتقليص الميزانية ديال التعليم وبتحديد أو تقليص عدد المناصب، إضافة إلى المرسمين اللي تكلمت عليهم السيد رئيس الحكومة، هناك الإشكالية اللغوية، الدستور أعطانا هندسة لغوية، اللغات الأجنبية أساسية، ضرورية، هذا لا يمنع من النهوض بالعربية والأمازيغية، ولكن خصص يكون الموقف واضح من اللغات الأجنبية، الدستور كيقول لك تعلم وإتقان اللغات الأجنبية مفتاح لولوج سوق الشغل، مفتاح لتفعيل وتنشيط الحوار الثقافي، ولكن النقاش الذي يهيمن في هذا الموضوع هو...

## السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، شكرا، الكلمة للسيد رئيس الحكومة إيلا بغى يدير شي تعقيب تفضل السيد الرئيس.

السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة :

ما كاينش تراجع في القضية ديال اللغات، كاين شي واحد اللي اليوم مادام ما بغاش أولادو يتعلموا الفرنسية ولا الإنجليزية ولا الاسبانية؟ ما كاينش هاد الشي بالعكس هاد الشي حوله إجماع، كان خلاف حول لغة التدريس ماشي تدريس اللغات تدريس اللغات متفق عليه، ولغة التدريس المجلس الأعلى للتربية والتكوين حسم فيها، إذن هاد القضية هادي ليست موضوع خلاف، الخلاف هو حول واحد السنة السيد الوزير مشى يعني فرنسها لمقتضيات تربوية، هو شاف بلي كاينة مصلحة في هاد القضية هادي وأثارت ضجيج وطلبنا منو في رسالة يؤخر هاد القضية هادي حتى نوضعو القانون الإطار، وغنعدو لقاء نهار 6 في الشهر إن شاء الله الرحمن الرحيم باش ييدا العمل ديال التحضير ديال القانون الإطار.

وأما القضية ديال الإمكانيات المادية ما عمرنا نقصنا من الميزانية دايما هما الأولين التعليم ودايما العدد ديال الناس اللي كندخلوهم في التعليم تعطيهم الأولوية.

## السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، السؤال الموالي للفريق الاشتراكي دائما السياسات العمومية الاجتماعية، الكلمة لأحد النواب.

## النائب السيد المهدي العالوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة، التزمتم بحكامه القطاعات الاجتماعية ماذا حققتم في ذلك اليوم؟ شكرا.

## السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة :

واش غنقول؟ للي اعطى الله هو هذا، النصف ديال الميزانية كما لا يخفى وهاد الشي ماشي مع الحكومة ديالنا من قبل وقتكم، كتمشي للمجالات الاجتماعية الصحة والتعليم والبادية إلى آخره، اللي المشكل اللي كاين الأخ الكريم ماشي هو هذا، المشكل هو أن هداك الشي اللي كيتصرف ما كتكونش دايما المردودية ديال والأثر ديالو على القطاعات



أشهر كاين اللي كيتسنى عام، وملي كتجي القافلة الطبية أ  
السيد الرئيس كيخليو الناس مجروحين ومرضى سويقي مكابيش،  
لأن داك الطبيب اللي كاين تمة مستقر كيقولوا أنا ماشي شغلي  
ماشي أنا اللي درت ليك العملية، اتبع هادوك للرباط آش غيتبع  
هادو للرباط...

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة:

أنا غنجاوبك بواحد الصفة ديال الأمازيغ وهي الأدب،  
لأنه أهتميني بلي ماباغيش نتعلم الشلحة قولي كيفاش عرفتي  
هاد القضية؟ أنا مكعرفهاش صحيح لأن الأدب دياهم هما  
منين كمنشي كيهدرنا معايا بالعربية، ولكن باش عرفتيني أنا  
مباغيش نتعلم الشلحة؟ إوا شفتي دابا "ولا تقفوا ما ليس لك به  
علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنهم مسؤولا"،  
ومدام مشيتي لوزير الصحة هو اللي بان ليك، غنقول لك واحد  
القضية، هذا إيلا مكانش أحسن وزير الصحة داز في المغرب  
من أحسن الوزراء الصحة دازوا في المغرب، في العهد ديالو  
واسمح ليا انت اللي جبدتيني، في العهد ديالو ولاو الطيارات  
كيمشيو للجبل يجيبوا الجثث ديال المواطنين باش ميكلوهمش  
الذئاب، عاد خلي العيالات اللي كيخرجهم يديهم يولدوا ولا  
الناس اللي تيكونوا مراض وكيديهم بالطيارة، في العهد ديالو  
كاين مستشفى متحرك ولي كيمشي للبوادي، مستشفى، في  
العهد ديالو شحال من AMBULLENCE زدتيوا أ  
السي... AMBULLENCE300، 330  
AMBULLENCE اللي تزدت، في العهد ديالو  
نقص 2000 دوا، الثمن ديال 2000 دوا تنقص في الثمن،  
في العهد ديالو تكون دوا اللي معمر كانوا المغاربة كيحلماو به بما  
فيهم رئيس الحكومة اللي كان كيكون 80 مليون ...

السيد الرئيس:

الاجتماعية بالشكل المطلوب، ولايني راه المجهود ما كيتخيلش  
كاين مجالات نبحنا فيها، شوف غير المجال ديال القرى ملي  
جيت أنا لهاد البرلمان هذا كيفاش كانت الكهربية ديال القرى،  
كيفاش كانت المياه في القرى وكيفاش كانت  
désenclavement يعني التواصل، راه تحولات كبيرة ولايني  
ماشي المجالات كلها عرفت نفس النجاح وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد النائب.

النائب السيد المهدي العالوي:

شكرا السيد رئيس الحكومة،

هاد أو داتني ما يسحان إمدن تينوات أينا يجران باش  
أكتانم مدن، لأن ربي أيدسكان إكتنام ما يجران إمدن أقتنم  
أقتنعون سيدي ربي سبحانه وتعالى، غنتكلم معاك باللغة  
العربية السيد رئيس الحكومة لأن ما كتفهمش الشلحة وما  
بغيتش تفهمها، لأنه انتم حكومة ديال الهضرة فشل سياستكم  
راه باين من التشغيل، من الصحة من جميع القطاعات، فالبطالة  
من 2012 إلى 2015 ارتفعت من 949 ألف إلى مليون  
و41 ألف عاطل، وسياستكم الفاشلة باينة في احتجاجات  
الشارع يوميا وفي خروج أسر رجال التعليم والأطباء والطلبة  
الجامعيين، وباين فتعثر الحوار الاجتماعي وإقصاء مطالب  
النقابات وتجميد الأجور وضرب القدرة الشرائية، وباين في  
التهرب من كل مسؤولية في إصلاح التعليم، وما الصحة السيد  
الرئيس فحدث ولا حرج لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم  
اللي خاصنا حنا نديروه، السيد الوزير الصحة ديالك راه أعطانا  
وعود في هاد القبة هادي خاصة في إقليم الرشيدية اللي هو مهد  
الدولة العلوية الشريفة ولي العاصمة ديال الجهة وحتى حاجة ما  
كايناش كيتسناو الناس دابا الكرفان كيتسناو القوافل الطبية  
باش يجيو يداويو الناس، وهاد الصحة آش كتدير آش كتدير؟  
باش نتسماو الجمعيات داوانا المرض، وكاين اللي كيتسنى 6



وعلى مستوى الدعم والمساعدة الاجتماعية أدرج قانون المالية لسنة 2016 الأشخاص في وضعية إعاقة ضمن الفئات المستفيدة من خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

وبالمناسبة الزيادة اللي كنفولوا غنديروها في السكر ب 3 ريال في الشهر إن شاء الله غتخلي لنا 2 ديال المليار ديال الدرهم في العام، واحد غيمشي لوزير الصحة باش يمومل المستشفيات الإقليمية ديالو بالتجهيزات اللي كيخليو الناس على ودها 6 و 7 أشهر كيتسناو، وواحد غيمشي لصندوق التماسك الاجتماعي للوفاء بالالتزامات اللي كتخص المعاقين وإيلا كاين شي فكرة إضافية تعاونونا بها نحن لكم من الشاكرين .

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للفريق .

#### النائب السيد محمد زردالي:

شكرا، السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة، لقد مر على عمر هذه الحكومة أكثر من 4 سنوات ولا زلنا نفتقر إلى سياسة عمومية داجمة للأشخاص في وضعية إعاقة، لقد التزمتم في البرنامج الحكومي السيد رئيس الحكومة بما يلي:

أولاً- العمل على وضع استراتيجية وطنية في مجال الإعاقة؛

ثانياً- وضع قانون تشريعي يحدد حقوق وواجبات هذه الشريحة بالمتجمع؛

ثالثاً- خلق لجنة ما بين وزارية كآلية حكومية تسهر على القضايا المرتبطة بالإعاقة؛

وأخيراً تحيين المعطيات من خلال بحث وطني حول الإعاقة.

#### السيد رئيس الحكومة،

هذه هي التزاماتكم، فما هي الحصيلة على مستوى الإنجاز؟ بالنسبة لوضع استراتيجية وطنية لحد الآن نفتقر إلى وثيقة مرجعية بهذا الخصوص، لقد تتبعنا بالفعل انطلاقة هذه العملية بإشراف وزارة التضامن والأسرة بشراكة مع بعض

شكرا، السيد الرئيس، شكرا. ننتقل إلى السؤال الخامس والأخير حول افتقار بلادنا إلى سياسة عمومية في مجال الإعاقة تقدم به الفريق الدستوري، تفضل السيد النائب، آخر سؤال.

#### النائب السيد الحسين الرحوية:

السيد رئيس الحكومة لا زالت بلادنا تفتقر إلى سياسة عمومية شاملة في مجال الإعاقة، السيد رئيس الحكومة، إلى متى تستمر الأسر المغربية تواجه في صمت ومعاناة بعض الإعاقات الحادة والمعيقة دون أن تحظى بأي دعم من الحكومة؟ هل من آفاق جديدة بعد مصادقة المغرب على الاتفاقية الأمية بخصوص حقوق الإنسان في وضعية إعاقة والبروتوكول الملحق بها؟ وشكرا.

#### السيد الرئيس:

الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

#### السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة :

الإخوان اللي كيتكلموا على الإعاقة مشكورين، لأنه تكلموا وغوتوا واتفقوا باش تحركوا الحكومة وكل الجهات المعنية باش هاد الناس يوصل ليهم الحق ديالهم، أنا متفق معاكم ومنخطر معاكم أنا في هاد القضية إيلا بغيتيو نكون معارض معاكم أنا متفق معاكم، ولكن كتعرفوا الإدارة:

أولاً- لا بد من القانون والآن تم استصدار مشروع قانون إطار رقم 13.97 يتعلق بحماية حقوق الشخص المعاق؛

-إحداث لجنة وزارية هاد الشيء كلوا راه معمرو ماكان؛  
-إحداث لجنة وزارية مكلفة بتتبع تنفيذ مختلف الإستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالمواد وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة أظن أننا عقدناها مرتين؛

-اعتماد السياسة العمومية المندجة للنهوض بحقوق الأشخاص المعاقين؛

-إنجاز البحث الوطني الثاني حول الإعاقة؛



بالإعاقة، يقدم الدعم المباشر لبعض الأسر التي تعاني من الإعاقات الحادة والعميقة والتي غالبا ما تكون مكلفة، وهو ما دأبنا على تقديمه بتعديلات على صندوق التماسك الاجتماعي في القوانين المالية السابقة، وللأسف كانت دائما الحكومة ترفض هذا التعديل، إذن حان الوقت الليي الحكومة أن تعتبر نفسها أخيرا، أخيرا متى سيتم الإفراج عن البحث الوطني في مجال الإعاقة، خاصة ونحن نعيش اليوم على إيقاع تضارب الأرقام بين مختلف البحوث الوطنية لتحسين المعطيات واعتمادها كأرضية لوضع السياسات العمومية في إطارها، وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد الرئيس:

شكرا، السيد رئيس الحكومة المحترم.

#### السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة :

#### السيد الرئيس،

هو هاد الموضوع ديال الإعاقة مكندكرش بلي كان كيتذكر بزاف في البرلمان في الحكومات السابقة، وأنا سعيد واخا نسمع كلام قاصح أنه اليوم ولي موضوع مهم ماشي موضوع الساعة ولكن موضوع مهم، لأنه كيتعلق بواحد الفئة الله غالب تقدر تقول واحد الإنسان صحيح خرج تحدم، ولكن واحد الإنسان معاق وخصوصا إيلا كان معاق إعاقة كاملة ما عندك ما تدير لو هذاك خصك تساعد الأسرة وتقبل ليها يديها اللي مقابلاه. الحمد لله اللي المغاربة فيهم الإنسانية والرحمة وتيغيبو العائلة دياهم وكيومتوا على داك المعاق واخا ما كيترجاو منو حتى شي حاجة، كيقاو معاه واخا كيكونوا فقراء. راه كاين فالمغرب قصص إنسانية لا يمكن أن تتخيل، ولكن هذه الحكومة هدي عملت قانون إطار وأستت لجنة وزارية، وعمليات استراتيجية، اللي نبغي نقول لهاد الأخ الكريم أنا متفق معاك هاد الشي كلو باقي ما عطاش النتيجة، ولكن العمل الحكومي هو هذا، لا بد فيه من هذه الآليات هادي وخلقت صندوق،

المنظمات الدولية ليونيسكو ومنظمة الإعاقة الدولية كمدعين تقنين، وقد مرت أكثر من سنتين ولم يبق إلا أقل من سنة وكان الكل يرتقب لحظة الإعلان الرسمي عن هذه الوثيقة السياسية العمومية المندمجة ولحد الآن لا زلنا ننتظر، ما جدوى إذن هذه الوثيقة إذا لم تكن وثيقة مرجعية موجهة للكثير من القطاعات الحكومية، وثيقة سياسية مؤطرة لموضعة الإعاقة بشكل أفقي؟ والكل يشهد صدور العديد من القوانين التنظيمية وغير التنظيمية، القانون التنظيمي للجماعات لمجالس الجهات، دون أن تكون معنية بهذه السياسة، بل وقانون إطار دائما في غياب سياسة عمومية في مجال الإعاقة، لماذا كل هذا التأخر السيد رئيس الحكومة؟ وبماذا تبررون ذلك؟ حتى الآن اللجنة التي شكلتموها للسهر على قضايا الإعاقة ألم يكن من الأجدر أن يوظف عمل هذه الوثيقة؟ ثم لماذا لم تجتمع هذه اللجنة وقد مر على تشكيلها أكثر من سنة ونصف ولم تجتمع إلا مؤخرا في 24 من الشهر الماضي؟ وهي الآلية الوطنية التي من المفروض أن تستجيب لمقتضيات الاتفاقية الدولية حول الإعاقة .

على المستوى التشريعي السيد رئيس الحكومة صحيح أن هناك مشروع قانون إطار موضوع الآن على مستوى لجنة القطاعات الاجتماعية، إلا أن هذا المشروع جاء محبطا لانتظارات هذه الشريحة المجتمعية، الكثيرون يعتبره أنه غير منسجم جزئيا مع الدستور لسقوطه تحت طائلة التمييز.

مشروع قانون صحيح أنه من حيث الشكل أخذ ببعض المفاهيم ولكنه أخل ببعضها، في حين أن الحقوق المنصوص عليها غير قابلة للتجزئ، مشروع لا يحيل على آجال في الزمن، حال من أي التزام حكومي لم يحقق شرط المنهجية التشاركية السيد رئيس الحكومة، إننا كنا ننتظر تمنى صدور قانون عادل يضمن الحقوق والواجبات وبالالتزام واضحة، السيد رئيس الحكومة، إننا وبكل صراحة في الفريق الدستوري لا زلنا نصر أنه لا بد من وضع صندوق خاص



السيد الرئيس:

شكرا لكم، رفعت الجلسة.

هاد الصندوق ديال التماسك الاجتماعي دخلات فيه المعاقين، وفيه منصوب على واحد الإعانة غتجي للمعاقين اللي عندهم الإعاقة الكاملة اللي ما يقدروش، لأنه كما لا يخفى عليك السيد الرئيس أنت تعرف مثلي مثل المواطنين جميعا أن هنالك أشخاص في وضعية إعاقة كاملة، يمكن حتى حاجة "Aucune Fonction" ما عندهم مقادة، ما كيمشيو لا ييطشون بأيديهم ولا يمشون بأرجلهم ولا يتكلمون ولا يمكن أن يدرسوا غادي يبقاو هكذا حتى يلقاو الله، الوالدين ديالهم كيعانيو وخصهم واحد المساعدة. ونقول لك الحقيقة هديك المساعدة رمزية، أما المعاق فهو يحتاج إلى ثروة هائلة غير باش تقابلوا، راه كاين السيد الرئيس الكروسة اللي كتمشي مع المعاق مناسبة له ثمنها 50.000 درهم، شكون هاد الأسرة المغربية شحال من أسرة مغربية تقدر تتحمل فحال هاد الشي؟ ولهذا الإخوان النواب البرلمانين يكونوا مطمئنين، يزيدوا يقولوا ويعوثوا أنا متفق معاهم ومتحمل هاد الشي وكنقول للحكومة تحزم راسها والسيدة الوزيرة المعنية وكافة الوزراء يسهلوا فهاد الأمر باش نوصلوا لشي نتيجة، وكذلك في النصيب ديالهم في التوظيف في كل المجالات، كنقول لهم باش يعطيوهم حقهم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.